E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1997/12
10 February 1997
ARABIC
Original: FRENCH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والخمسون
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تنظيم أعمال الدورة

التقرير الثاني عن حالة حقوق الإنسان في بوروندي المقدم من المقرر الخاص، السيد باولو سرجيو بينهييرو، عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٦/١

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
مقدمة		١ - ٣	٣
أولا -	الحالة العامة	٤ - ٣٦	٣
	ألف- تطور النزاع في بوروندي خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٩٦	٤ - ١٦	٣
	باء - استمرار الركود في بوروندي	١٧ - ٦	٧

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
ثانيا -	**الملاحظات على حالة حقوق الإنسان**	٣٧ - ٧٢	١٢
	ألف - الاعتداءات على الحق في الحياة وفي السلامة الجسدية	٣٧	١٢
	باء - حالات الاختفاء القسري	٣٨ - ٥٠	١٢
	جيم - عوائق أمام حق الشخص في التنقل وفي اختيار مكان إقامته بحرية	٥١ - ٥٧	١٤
	دال - تقييد حرية التعبير وحرية الصحافة	٥٨ - ٦١	١٥
	هاء - انتهاك الحق في مستوى لائق للمعيشة والحق في الصحة	٦٢ - ٦٥	١٦
	واو - انتهاك الحق في التعليم	٦٦ - ٧٢	١٧
ثالثا -	**الملاحظات الختامية والتوصيات**	٧٣ - ١١٧	١٨
	ألف - الملاحظات الختامية	٧٣ - ٨٨	١٨
	باء - التوصيات	٨٩ - ١١٧	٢٢

مقدمة

١- يقدم المقرر الخاص هذه الوثيقة إلى الدورة الثالثة والخمسين للجنة حقوق الإنسان عملاً بقرار اللجنة ١/١٩٩٦. وهي تكمل التقرير الذي قدمه المقرر الخاص إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والخمسين (A/51/459)، وتتناول هذه الوثيقة الفترة من ١٦ شباط/فبراير إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وتغطي الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٩٦. إلا أنه كما أعلن المقرر الخاص في حاشية وردت في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة، فإن الفصل المخصص للملاحظات على حالة حقوق الإنسان، سيغطي الفترة الواقعة بين منتصف شباط/فبراير ونهاية كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٩٦.

٢- ويقدم الفصل الأول من هذا التقرير عدة نقاط استدلال بشأن الحالة العامة في بوروندي وتطورها مؤخراً. ويتعلق الفصل الثاني بالملاحظات التي أبداها المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان، في ذلك البلد، في حين يقدم المقرر الخاص في الفصل الأخير، ملاحظاته النهائية وتوصياته.

٣- ونظراً لأن ولايته جرى تمديدها لمدة عام بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان ١/١٩٩٦، قام المقرر الخاص بمهمته الثالثة في بوروندي في الفترة بين ١ و١٧ تموز/يوليه ١٩٩٦ (انظر A/51/459، الفقرات ١ إلى ٩) ثم عاد إلى مقر الأمم المتحدة ليقدم تقريره إلى اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، ثم عقد مؤتمراً صحفياً اشترك فيه أيضاً المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في رواندا السيد رينيه ديني - سيغي. كما قابل المقرر الخاص ممثلي البعثات الدائمة لجنوب أفريقيا وبوروندي وشيلي والولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، وقابل أيضاً السيد لانسانا كوياتي، مساعد الأمين العام بدائرة الشؤون السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، اشترك في مؤتمر - فيديو مخصص لبوروندي نظمته هيئة رصد حقوق الإنسان واشترك فيه أعضاء من الرابطة في نيويورك وواشنطن وبفالو. وأخيراً اشترك المقرر الخاص في عدة برامج إذاعية أذاعها راديو فرنسا الدولي، وفي برامج شتى لهيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، وفي برامج بثها التلفزيون البرازيلي.

أولا - الحالة العامة

ألف- تطور النزاع في بوروندي خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٩٦

٤- أثناء الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام المنصرم، تفاقمت إلى حد بالغ، الاتجاهات الملحوظة التي كان المقرر الخاص قد حددها في التقرير الذي قدمه إلى الجمعية العامة عن حالة حقوق الإنسان في بوروندي عقب مهمته الثالثة في ذلك البلد في الفترة من ١ إلى ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٦ ويعود ذلك التفاقم إلى الأزمة التي عصفت بالمنطقة الشرقية من زائير. فقد شهدت تلك المنطقة تصاعداً للاضطرابات والمنازعات والأعمال القتالية التي اتسمت بالعنف غالباً والتي أثارها إلى حد ما، نشاط المتمردين البنيامولينغي الذين تسببوا في نزوح السكان أو فرارهم إلى أوفيرا، ونواحي أخرى كائنة إلى الجنوب أو إلى الشمال من كيفو. وأثناء عملية نزوح السكان هذه، يعتقد أن عديداً من المتمردين الهوتو، بمن فيهم هيئة أركانهم، توجهوا إلى جمهورية تنزانيا المتحدة عبر مقاطعات بوروندي الجنوبية والجنوبية الغربية.

٥- وقد أثرت بؤر الأزمة والتمرد التي ظهرت مؤخراً في زائير تأثيراً مباشراً على بوروندي وحرفت أنظار المجتمع الدولي عن الاهتمام بشؤون ذلك البلد. وكما كان متوقعاً من جراء ذلك، فإن الطرفين الرئيسيين للنزاع وهما القوات المسلحة والمتمردون قد استغلا المهلة التي أتاحها لهما تدهور الموقف في زائير، في شن هجمات جديدة، قامت بها القوات المسلحة من أجل القضاء على التمرد، وقام بها المتمردون من أجل زيادة اثبات وجودهم في الميدان مع السعي لتأمين قواعد جديدة لهم في تنزانيا. ومن هنا زاد التوتر داخل البلد وفي المقاطعات المجاورة لزائير وتنزانيا.

٦- وبالإضافة إلى الاضطرابات الخطيرة التي تعاقبت في مقاطعات كايانزا، وكاروزي، ومورامفيا، وغيتيغا، حدثت أعنف المواجهات في المقاطعات الجنوبية والجنوبية الغربية للبلد، لا سيما في مقاطعات بوروري، وماكامبا، وروتانا، ورويغي، وكانكوزو. وفي زائير، أدت الأعمال القتالية إلى قطع طرق امدادات المتمردين ودفعتهم إلى تكثيف هجماتهم على الجيش البوروندي كلما أتيحت لهم الفرصة لذلك. وقامت القوات المسلحة من ناحيتها بعمليات عسكرية شتى استهدفت منع المتمردين من اجتياز البلد شيئاً فشيئاً وإنشاء قواعد جديدة لهم في تنزانيا بالقرب من حدود بوروندي. وقد علم المقرر الخاص أن الجيش البوروندي قام بعمليات تحريك واسعة النطاق لقواته ومعداته في الأشهر الأخيرة حول عدة نقاط حساسة من خط الحدود مع تنزانيا من أجل احتواء نشاط المتمردين.

٧- وأثناء النصف الثاني من شهر كانون الأول/ديسمبر وفيما تلاه، قام المتمردون بالهجوم عدة مرات على مواقع عسكرية في مقاطعات بوجومبورا الريفية، ومكامبا، وبوروري في جنوب البلد، كما نصبوا كمائن كثيرة على الطريق المحوري المسمى الطريق الوطني رقم ٣، بالقرب من بحيرة نيانزا، وعلى الطريق المؤدي إلى بوغاراما، وأدت هذه الكمائن إلى عديد من المدنيين والعسكريين. وكان الغرض من الهجمات التي شنت على كوميونات مقاطعة بوروري هو تحطيم الروح المعنوية لمختلف الكوادر العسكرية التي تعد هذه المقاطعة منشأها الأصلي.

٨- وأخيراً، نصبت كمائن عديدة على الطريق المحوري المعروف باسم الطريق الوطني رقم ٣ الذي يؤدي من بوجومبورا إلى جنوب البلد في اتجاه رومونغ مما يوضح تفاقم حالة انعدام الأمن التي تشهدها المنطقة. ولوحظ حدوث مناوشات في منطقة غير بعيدة من بحيرة نيانزا في مقاطعة ماكومبا. وإذا كانت ظروف الأمن قد تحسنت منذ عدة أشهر في العاصمة، فليس من النادر أن يسمع دوي إطلاق النار في التلال المجاورة، لا سيما في التلال الكائنة إلى جنوب شرق بوجومبورا.

٩- ومن أجل تحسين قدراتها بغية الحيلولة دون تحقيق الأهداف التي يريد المتمردون تحقيقها، قامت حكومة الأمر الواقع بإجراء تعديل في الهياكل الإدارية لمقاطعات بوجومبورا الريفية، وكيانزا، وغيتيغا، ومورامفيا، وكاروزي، التي أدت هجمات المتمردين فيها إلى عمليات تدمير كبيرة، وكان الغرض من هذا التعديل هو منح السلطات العسكرية هناك سلطة متزايدة على السكان، وتسهيل إدارة هذه المقاطعات.

١٠- وكما أوضح المقرر الخاص من قبل في تقريره إلى الجمعية العامة (A/51/459، الفقرتان ١١ و١٢)، فإن هذا التزايد في حدة الأعمال القتالية أثناء تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٩٦، حفز على مواصلة عمليات القتل المذابح وعمليات الاغتيال المقصودة أو القبض التعسفي أو الاختفاء القسري أو أعمال النهب وقطع الطرق، أو تدمير الممتلكات الخاصة من جانب طرفي النزاع. وحتى لو كانت المسؤولية

النهائية عن هذه الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان تقع غالباً، وفقاً للإدعاءات التي وردت، على عناصر من القوات المسلحة، إلا أنه يتبين أيضاً أن المتمردين كثيراً ما يقومون بارتكاب هذه الأعمال. وما فتئ الأطفال والمسنون والنساء يقعون، أغلب الوقت، ضحايا أبرياء لهذا العنف الأعمى الذي يحدث في أكثر الأحيان بلا شهود. ويحرص المقرر الخاص على تأكيد أن المتمردين، والميليشيات التوتسي، أو عناصر التوتسي التي جاءت من مخيمات النازحين، وترافق العسكريين، جميعاً مذنبون بارتكاب الحوادث الدامية التي أدت إلى وقوع انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان. ويدين المقرر الخاص بأقصى قوة، مرة أخرى، هذه الفظائع أياً كان مرتكبوها.

١١- وبالإضافة إلى ذلك، فإن المقرر الخاص وهو يطالب سلطات الأمر الواقع بإتخاذ إجراءات للمعاقبة على الأعمال الخطيرة أو المذابح الإجرامية التي ارتكبت، لا يسعى إلى النيل منها علانية وإنما يقصد بالأحرى تشجيعها على تطبيق التعهدات السابقة للدولة البوروندية. فكما أكد من قبل في تقريره السابق إلى الجمعية العامة (انظر A/51/459، الفقرتان ١٣ و١٤) فإن أعمال العنف والاضطرابات التي تعم بوروندي، صادرة عن جهات وأطراف متعددة، هي القوات المسلحة وقوات الأمن ثم الميليشيات القريبة منها، وفي النهاية المعارضة المسلحة، وهي نفسها مكونة من مجموعات عدة. وهذه الجهات كلها مسؤولة بدرجة متفاوتة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ترتكب في بوروندي. بيد أنه قد يكون من المجانب للعدل معاملة دولة صدّقت على الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي تفرض عليها إلتزامات صارمة، على قدم المساواة، مع مجموعات متمردة أياً كان نصيبها من أعمال العنف أو القتل. وإذا كانت هذه الالتزامات لا تكتسي نفس الطابع الملزم من الوجهة التقنية بالنسبة للمتمردين أو العصابات المسلحة، فإنه يتعين أن يلتزم هؤلاء أيضاً باحترام بعض مبادئ الإنسانية الناجمة عن القانون الدولي العرفي والمعترف بها من جانب مجموع الدول المتحضرة. ولم يكف المقرر الخاص في كل تقاريره السابقة أو الكلمات التي أدلى بها عن التنديد بأعمال العنف والفظائع التي ترتكبها المعارضة المتمردة بقوة مماثلة لتلك التي يندد بها بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها ممثلو الدولة البوروندية. إلا أن المقرر الخاص لا يهون بأي حال من الأحوال من قدر الصعوبات التي يواجهها الجيش البوروندي في اشتباكاته مع المجموعات المتمردة[1].

١٢- إن تضاعف الاشتباكات بين الجيش والمتمردين، الذي يعود في كثير من الأحيان إلى مبادأة الأخيرين، وضخامة القوى القائمة، وواقع ان هذه الاشتباكات حدثت خلال العام المنصرم، في مناطق البلد الرئيسية، مؤداه، أن بوروندي ممزقة حالياً بفعل حرب أهلية حقيقية (انظر أيضاً E/CN.4/1996/16، الفقرة ١٠ وA/51/459، الفقرة ١٢) والواقع أن الاشتباكات التي حدثت بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ أظهرت أن المتمردين قادرون على استخدام مدافع الهاون، وأن الجيش كان يرد عليهم باستخدام المناطيد الموجهة.

١٣- وإذا كانت عدة شهادات تشير في يومنا هذا إلى أن المتمردين يستخدمون معدات متطورة في بعض الأحيان، مع دعمهم لقدراتهم اللوجستية القتالية، فإنهم مع ذلك لم يبلغو من القوة الحد الذي يمكنهم من التفوق بشكل حاسم على الجيش البوروندي في المعارك من النوع التقليدي. إن الأسلحة التي يستخدمها المتمردون حتى الآن ما زالت في مجموعها مصطنعة وبدائية وتؤدي إلى الإصابة بجراح يصعب أحياناً علاجها نظراً للتنوع البالغ في القذائف والمعدات المستخدمة. ومع ذلك، يستدل من معلومات وردت مؤخراً إلى المقرر الخاص على أن استخدام المتمردين لألغام مضادة للدبابات على الطرق البرية التي تجتازها بصفة

رئيسية، المركبات العسكرية، وخاصة في مقاطعات بوجمبورا الريفية ومورامفيا وكاينزا الذي أدى إلى وفاة ما لا يقل عن ٢٨ شخصاً وإصابة ١٢ آخرين من العسكريين والمدنيين معاً في الفترة بين ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، إنما يدل على أنه قد جرى الانتقال إلى مرحلة جديدة في علاقات القوى بين المتحاربين.

١٤- فخلال الأشهر الثلاثة من العام المنصرم لاحظ المقرر الخاص أن هجمات العصابات المسلحة والمتمردين في كافة أنحاء البلد قد استمرت دون انقطاع ضد عديد من المواقع العسكرية. ووفقاً للإدعاءات التي وردت، أدت هذه الهجمات إلى ردود فعل ثأرية من جانب الجيش، وجهت في أغلب الأحيان ضد السكان المدنيين، ونجم عنها وقوع عديد من الضحايا من بين النساء والأطفال والمسنين. وتكتسي هذه العمليات الثأرية في كافة الأحوال تقريباً نفس السمات: فبعد مناوشة أو كمين تنصبه مجموعة من المتمردين ضد موقع عسكري يعقبه الانسحاب الفوري للمجموعة، يرد الجيش على ذلك، عن طريق القيام بمطاردة المتمردين في التلال، ويرافق وحدات الجيش غالباً نازحون توتسي. وإذا لم يجدوا المتمردين، يقومون معاً بالهجوم على سكان التلال، من أجل قتلهم ونهب ممتلكاتهم أو إحراق مساكنهم. وإن الصعوبات التي يواجهها الجيش البوروندي في تحديد مواقع المتمردين الذين يهاجمون مواقعه أو في احتجازهم، تفسر الاستراتيجية الجديدة التي تتبعها الحكومة الانتقالية والتي ترمي إلى تحديد مواقع المتمردين وعزلهم عن قواعد امداداتهم عن طريق القيام، عند الحاجة، باعادة تجميع سكان التلال بالقوة.

١٥- ومع ذلك، يحدو المقرر الخاص اقتناع جازم بأن السلطات القائمة **بحكم الواقع** لديها وسائل تصحيح الصورة البشعة عن بوروندي المنتشرة بين بلدان الجبهة الأفريقية وغيرها من أقسام المجتمع الدولي، وذلك عن طريق تحمل تبعة الاعتراف بهذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان، أو إجراء عمليات استقصاء جدية من أجل كشف المذنبين ومعاقبتهم. وفيما يتعلق بعمليات الاستقصاء الأولى التي طلبت السلطات القائمة بحكم الواقع إجراءها في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بشأن المذبحة التي ارتكبها الجيش في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ ضد ٢٩٨ شخصاً ممن عادوا إلى الوطن والتجأوا إلى كنيسة (الادفنتست) المجيئيين في مورامبي، بكميونة بوغندا بمقاطعة سيبيتوكي، وهي المذبحة التي سبق أن أنكرها قائد المنطقة العسكرية المعنية، فإن المأمول فيه أن يعقب عمليات الاستقصاء هذه، إجراء تحقيق متعمق أو القيام بمساع أخرى مماثلة إذا ارتكبت عناصر من القوات المسلحة مذابح جديدة. وقد تلقى المقرر الخاص صدمة شديدة عندما علم أنه في مقاطعة كيانزا وحدها، تبين بعض المصادر، أن زهاء ٣ ٠٠٠ مدني قتلوا على أيدي الجيش البوروندي خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. فإذا كانت السلطات البوروندية تعتزم أن تظهر للمجتمع الدولي أن الجيش لا يرتكب انتهاكات لحقوق الإنسان من هذا القبيل، فيتعين عليها بالضرورة أن تسهل، بكل ما يسعها من جهد، وصول المراقبين المعنيين بحقوق الإنسان إلى الشهود وإلى أماكن الحوادث التي جرى تجريمها وإجراء تحقيقاتهم في هذا الصدد. وأي رفض من جانبها للاعتراف بأحداث معينة أو وضعها أية عقبات تمنع إجراء تحقيقات في هذا الصد، لا يمكن إلا أن يضر بالمصالح الجوهرية **لحكومة الأمر الواقع**، ويلطخ صورتها، على الدوام، أمام الرأي العام الدولي.

١٦- وفي هذا الخصوص، تابع المقرر الخاص باهتمام كبير أنشطة بعثة مراقبة حقوق الإنسان في بوروندي التي بدأت في نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٩٦، وأعرب عن اغتباطه بالعلاقات الطيبة للغاية التي أقامتها هذه البعثة مع السلطات البوروندية، وبصفة خاصة مع وزارة الدفاع وهيئة أركانها، ووزارة الداخلية والأمن العام، ومع وزارة العدل أيضاً. وحتى يومنا هذا، وعلى الرغم من الظروف الأمنية، وغالباً ما تتسم

بالتزعزع الشديد، فإن بعثة المراقبة التي تضم حالياً تسعة مراقبين متواجدين ميدانياً، بالإضافة إلى ضابط أمن، والتي تنتظر على الدوام وصول عشرة مراقبين آخرين، استطاعت إجراء ٤٠ تحقيقاً ميدانياً، وبصفة رئيسية، في مقاطعات بوبانزا، وبوجمبورا-العمدية وبوجمبورا-الريفية، وبوروري، وسيبيتوكي، وغيتيغا، وكايانزا، ومورامفيا، وموينغا، ونغوزي، وروتانا، ورويغي. والمقاطعات الوحيدة التي لم تزرها بعثة المراقبة بعد هي: مقاطعات كانزوكو، وكاروزي، وكيروندو، وماكامبا.

باء - استمرار الركود في بوروندي

١- ديمقراطية في حالة موات

١٧- يساور المقرر الخاص قلق شديد من النتائج التي أدى إليها انقلاب ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ في الحياة السياسية للبلد، بغض النظر عن تطور النزاع في بوروندي. فوفقاً للمعلومات التي وردت إليه، أدى تولي الميجور بويويا السلطة إلى زيادة تجذر مواقف المجموعات المتطرفة سواء داخل الطبقة السياسية أو داخل الجيش لصالح تزايد عسكرة المجتمع البوروندي.

١٨- والواقع أن العقوبات الاقتصادية التي قررتها جبهة البلدان الأفريقية ضد حكومة **الأمر الواقع** لم تكلل بالنجاح. واستهدفت هذه العقوبات اجبار الحكومة على إعادة المؤسسات التي نشأت نتيجة للمحاولة التي أجهضت لاعادة الديمقراطية، في عام ١٩٩٣، وإجبارها على إبرام وقف لإطلاق النار، وإجراء مفاوضات جدية مع كافة الأطراف في الصراع البوروندي. فالسلطات البوروندية وإن كانت أعادت بعض صلاحيات الجمعية الوطنية، ورفعت الحظر عن أنشطة الأحزاب السياسية والرابطات ذات الطابع السياسي أو الاجتماعي، فإنها ترفض بعناد العودة إلى الدستور آذار/مارس ١٩٩٢ الذي هو منشأ أولى المؤسسات الديمقراطية في البلد، والتصريح للأحزاب السياسية بتنظيم المظاهرات العامة.

١٩- وبالإضافة إلى ذلك، فإن حكومة **الأمر الواقع**، وإن كانت تعلن أنها محبة للسلام ومستعدة لإجراء مفاوضات، وإن يكن ببعض الشروط، قد اتخذت مؤخراً تدابير تدل بدرجة أكبر على عزمها على مواصلة الحرب وهزيمة العدو حيثما يوجد. فالقيام، بموجب المرسوم بقانون المؤرخ في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بإرساء الخدمة المدنية الوطنية الاجبارية لجميع المواطنين في صورة أداء خدمة إلزامية، بلا رواتب، لحساب الدولة في الميادين المتعلقة بالصالح العام أو بالتنمية، لا سيما، في ميادين التعليم والدفاع الوطني والصحة والرعاية الاجتماعية والبيئة والتعمير يمس بصورة مباشرة تماماً طلاب السنة الأولى والثانية بالجامعة الذين منعوا على هذا النحو، من متابعة دراستهم العادية. وأي رفض لأداء هذه الخدمة المدنية الإلزامية يعرض المخالفين إلى تكليف جزائي بالعمل تتراوح مدته بين شهر وسنة. وهناك مرسوم بقانون ثان، مؤرخ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ يفرض مساهمة في الضمان الاجتماعي على كافة الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يحظون بدخول تترتب على أنشطة يقومون بها. وفي حين طلب من الأجهزة المختصة إجراء دراسة من أجل تحديد المساهمة التي يقدمها الفلاحون في المجهود الحربي، فإنه طلب من أعضاء الحكومة ومن الشخصيات التي تعمل برتبة وزير أو لديها امتيازات الوزير أن تشارك أيضاً في ذلك المجهود بواقع ٠٠٠ ٢٥ فرنك بوروندي (أي زهاء ٨٠ من دولارات الولايات المتحدة) لكل شخص. وهذه المبادرات، بما في ذلك السياسة الحكومية التي ترمي إلى القيام تحت الإكراه، بإعادة تجميع عدد كبير من السكان الهوتو بعيداً عن التلال التي يقطنونها، تدفع المقرر الخاص إلى الاعتقاد بأن مسلك سلطات **الأمر الواقع** يغذي نهج

الحرب من أجل هزيمة المتمردين، ويتزايد ابتعاداً كل يوم عن طريق المفاوضات. ولا يرى فيه المقرر الخاص بأي حال من الأحوال، بشائر استراتيجية بوروندية موجهة نحو هدف تحقيق السلام والمصالحة.

٢٠- وأخيراً، يدور في البلد، حالياً نقاش وطني بين بعض البوروندیين، حتى قبل أن تتجمع الشروط الملائمة لإجراء وقف لإطلاق النار ولإجراء مفاوضات بين كافة أطراف النزاع. ونظراً لأن اجتماع أروشا الذي عقد في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ لم يؤد إلى رفع العقوبات عن بوروندي، أعلنت حكومة **الأمر الواقع** عزمها على العدول عن إجراء أي مفاوضات مع المتمردين ما لم يلغ الحظر.

٢١- وعلى الرغم من عقد اجتماع قمة ضم رؤساء بلدان أفريقيا الوسطي في برازافيل (الكونغو) وعقب حدوث لقاء بين هؤلاء القادة في اجتماع قمة فرنسي/أفريقي في واغادوغو (فولتا العليا)، في الأيام الأولى من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ ومن إعلان كلا الاجتماعين أنهما يؤيدان إلغاء العقوبات المفروضة على بوروندي، فإن المناخ السياسي في البلد غدا متردياً بشكل واضح. وتزايدت الشكوك بين ممثلي الاتحاد من أجل التقدم الوطني (UPRONA) والجبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي (FRODEBU) عقب الملاحقات القضائية التي بدأها المدعي العام ضد رئيس الجمعية الوطنية، والأمين العام للجبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي، ورئيس المجموعة البرلمانية لهذه الجبهة، وضد عديد من العسكريين ذوي الرتب العالية، بصفة خاصة من أجل تنفيذ بعض استنتاجات لجنة التحقيق الدولية. ولا تؤدي هذه التدابير إلا إلى زعزعة استقرار الجهات الفاعلة المعنية وتسميم العلاقات فيما بينها، وارجاء أي إمكانية لإجراء حوار حقيقي وبناء إلى أمد بعيد. وفيما يتعلق بالرئيس المخلوع السابق سلفستر نتيبنتونغانيا، فلا يزال لاجئاً في السفارة الأمريكية في بوجومبورا.

٢٢- وبالإضافة إلى ذلك، تلقى مبادرات الرئيس السابق ج. نيريري، الوسيط الخاص ببوروندي، صدى يتزايد خفوتاً في الساحة البوروندية منذ أن قام أنصار عديدون لـ ل. نيانغوما، رئيس المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، أو أعضاء في الجبهة المسلحة التابعة له، وهي قوات الديمقراطية، بمغادرة زائير من أجل إقامة قواعد جديدة للمتمردين في تنزانيا، حتى لو كان يبدو أن زعيمهم يقيم حالياً في نيروبي (كينيا). ولذا فإن الرئيس السابق ج. نيريري الذي تلقى تهديدات بالقتل، واجه، من ثم، لحظات صعبة في مهمته الثقيلة كوسيط. فرئيس الاتحاد من أجل التقدم الوطني رفض عرض الرئيس السابق نيريري بالسفر إلى أروشا لمناقشة احتمال إجراء مناقشات من أجل السلام. وأثناء اجتماع أروشا (بتنزانيا)، في الفترة بين ١٢ و١٤ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع الرئيس السابق نيريري على انفراد مع كل من وفد الاتحاد من أجل التقدم الوطني والجبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي اللذين لم يجريا أي تبادل لوجهات النظر بينهما. وفي حين استطاع ممثلو الاتحاد من أجل التقدم الوطني الوصول دون مشاكل، إلى أروشا، فإن عضوي الجبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي، وهما على التعاقب، محافظ مقاطعة بوروري، والمتحدث باسم الحزب، اللذان يفترض تمثيلهما لحزبهما في الاجتماع، منعا في آخر وقت، من مغادرة بوروندي من جانب الأجهزة التابعة للمدعي العام. وأخيراً مثل الجبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي رئيسها المنفي في كينيا السيد جان ميناني. وكانت حكومة **الأمر الواقع** قد بعثت، من ناحيتها، بوفد برئاسة المسؤول عن العلاقات الخارجية والتعاون. وإن لقاء القمة الذي عقد في نيروبي في ١٦ و١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ قد ضم لأول مرة، بصفة خاصة، بالإضافة إلى الرئيس السابق ج. نيريري، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، رؤساء آخرون لدول أفريقية مثل الرئيس ن. مانديلا (جنوب أفريقيا) والرئيس ر. موغابي (زمبابوي) من أجل مناقشة الأزمة في منطقة البحيرات الكبرى. وعلى الصعيد البوروندي، رفض حزبا الاتحاد من أجل التقدم الوطني، والتجمع

من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الاشتراك في الاجتماع، بينما اشترك فيه رئيس الجبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي، وبعض أعضاء المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية.

٢٣- وأخيراً، يلاحظ المقرر الخاص أن الإعلان المنفرد لهدنة مدتها أحد عشر يوماً الذي أصدره في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، والذي رافقه تحذير موجه للجيش البوروندي بعدم محاولة استغلال ذلك الوضع من أجل مهاجمة مواقع المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية أو إعادة وزع قواته في أرجاء البلد وإلا فإن المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية سوف يرد بقوة شديدة، لم يسهم بأي حال من الأحوال في تهدئة الخواطر. وفي غضون ذلك رفضت السلطات البوروندية هذا العرض الذي وصف بأنه من قبيل الدعاية.

٢ - الجمعية الوطنية، هل هي شبح مهدد؟

٢٤- استأنفت الجمعية الوطنية أعمالها بفضل مرسوم أصدره الميجور بويويا في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ لكنها لا تزال بمنأى عن أي مناقشة جوهرية تتعلق بالنظام الانتقالي، كما أنها لا تعمل بشكل طبيعي. والواقع أنه إذا كانت حكومة الأمر الواقع قد رفعت الحظر الذي كان مفروضا على البرلمان، فإنها مع ذلك لم تستعد النظام الدستوري بشكل كامل، ولم تؤمن شروطاً دنيا معينة لتسييره تتيح لجميع أعضاء البرلمان، حضور جلساته. وتتألف الجمعية الوطنية من ٨١ عضواً، من بينهم ٦٥ عضواً تابعين للجبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي و١٦ عضواً تابعين للاتحاد من أجل التقدم الوطني. والأخيرون، الذين يقل عددهم أحيانا إلى ١٠، هم الأعضاء الوحيدون الذين يحضرون جلسات الجمعية الوطنية. وقد قام رئيس الجمعية الوطنية الذي لجأ لأسابيع طويلة إلى سفارة ألمانيا بدعوة البرلمان إلى الانعقاد في جلسة عادية يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، إلا أن الجمعية أثبتت بمجرد افتتاحها أنه لم يتسن تحقيق النصاب القانوني اللازم للجلسة بعدد النواب الحاضرين البالغ ٣٦ نائباً من أصل ٨١ نائباً، وكما أوضح المقرر الخاص من قبل في تقريره إلى الجمعية العامة (انظر A/51/459، الفقرتان ٣٥ و٣٦)، لم يستطع البرلمان حتى الآن البت في أي من المشاكل العاجلة التي تقوض الوضع في البلد.

٢٥- وحتى يومنا هذا، لم تنجح السلطات الانتقالية في ضمان حصانة رجال البرلمان ولا في منع الاعتداء عليهم أو على أسرهم. فبعضهم تعرض لعمليات تفتيش لمساكنهم أو لملاحقات قضائية. وقد تعرض رئيس الجمعية الوطنية في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ إلى استجواب مشدد استغرق سبع ساعات من جانب المدعي العام بصدد ادعاءات تشير إلى اشتراكه في أعمال الإبادة الجماعية في مقاطعة بوجمبورا الريفية، عقب أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. ولدى خروجه من المكان بعد إجراء هذا الاستجواب، نجا رئيس الجمعية الوطنية بالكاد من اعتداء مدبَّر ضده من جانب رئيس رابطة تضامن الشباب من أجل الدفاع عن الأقليات.

٢٦- أما الاتحاد البرلماني الدولي الذي أوقف مؤخرا عضوية بوروندي فيه فيواصل إجراء عمليات استقصائه بشأن مصير ٣١ من أعضاء البرلمان الذين جرى اغتيالهم أو وقعوا ضحايا لمحاولات اغتيال، أو هددوا بالقتل أو بالنفي إلى الخارج. وأثناء المؤتمر الـ ٩٦ الذي عقد في بيجين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، رجا الاتحاد سلطات بوروندي بأكبر قدر من الإلحاح أن تعيد على الفور حقوق عديد من أعضاء البرلمان من مثل السيد ن. نديهوكوبوايو، والسيد أ. كوبوايو، والسيد ندانغا اللاجئين أو الذين حصلوا على حق اللجوء

السياسي في الخارج، واتخاذ كافة التدابير اللازمة كي يتمكن رجال البرلمان الذين أُجبروا على العيش في المنفى من العودة إلى بلدهم دون أن تتعرض حياتهم أو أمنهم الشخصي للخطر. وأعرب الاتحاد البرلماني الدولي أيضا عن رغبته في تلقي معلومات عن مصير عضوين آخرين من أعضاء البرلمان هما السيد ل. نتيبيازي، والسيد ف. بانفوغينيونفيرا اللذين التمسا اللجوء إلى إحدى السفارات في بوجمبورا.

٣- قضاء مثقل للغاية وبلا موارد مالية

٢٧- نظرا للمعلومات التي وردت مؤخرا إلى المقرر الخاص، لا يسعه إلا أن يعيد تأكيد ما يساوره من قلق بالغ إزاء حالة العوز التام تقريبا التي يعاني منها النظام القضائي البوروندي لدى أداء عمله (انظر أيضا E/CN.4/1996/16/Add.1، الفقرات ٢٦ إلى ٣٠، وA/51/459، الفقرات ٥٢ إلى ٥٤). فمحاكم الاستئناف، ووكلاء النيابة، والموظفون التابعون لهم يفتقرون إلى كل شيء من أجل إعداد ملفات المحبوسين احتياطياً، وعقد جلسات المحاكمات: إذ يفتقرون إلى الورق، وآلات النسخ بالتصوير الفوتوغرافي، والآلات الكاتبة، ووسائل النقل اللازمة لإجراء التحقيقات أو لنقل المحبوسين احتياطياً من السجن إلى المحكمة. وإن الشلل الذي يصيب كافة مستويات القضاء البوروندي، يتأتى أيضا وبصفة خاصة من الافتقار إلى العاملين المؤهلين أو المدربين لهذا الغرض. ومن هنا تكتسي مختلف الدروس المخصصة لكتاب المحاكم والقضاة التي ينظمها المكتب التنفيذي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في بوروندي منذ افتتاحه في حزيران/يونيه ١٩٩٤ فائدتها الكاملة.

٢٨- إن عدد المحتجزين في مختلف سجون البلد في تزايد مستمر. ففي سجن مبيمبا المركزي، على سبيل المثال، زاد نزلاء السجن من ٧٢٥ ١ إلى ٨٥٣ ١ سجيناً، في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وتبين احصاءات شهر كانون الأول/ديسمبر التي قدمت إلى بعثة مراقبة حقوق الإنسان من جانب إدارة السجن أن ٦١٥ ١ سجيناً، محبوسون بصفة احتياطية، في حين لم تصدر أحكام سوى على ١٨١ سجيناً حُكم عليهم بعقوبة الإعدام. ولم يزد عدد النساء أو الأطفال صغار السن إلا بزيادة ضئيلة.

٢٩- أما سجن غيتيغا المركزي، فشهد زيادة كبيرة في عدد سجنائه، حيث سجل زهاء ٥٤٥ سجيناً إضافياً، وبعد أن كان العدد ٨٥٨ في تشرين الأول/أكتوبر زاد إلى ٤٠٣ ١ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وزاد عدد السجينات من ٢٩ إلى ٤٠ سجينة خلال نفس الفترة.

٣٠- وفي أغلب الحالات، كان يقبض على هؤلاء الأشخاص من جانب موظفي الأمن بدون أمر قبض أو بمجرد إعداد محضر بسيط عن عملية القبض، ويُحتجزون بطريقة تعسفية، في أكثر الأحيان لمدة تزيد على السنة ودون أن يمثلوا على الاطلاق أمام أحد القضاة. ولم يتسن لهؤلاء الأشخاص فضلا عن ذلك، الوصول إلى أحد المحامين من أجل إعداد دفاعهم ترقبا لمحاكمتهم. وقد علم المقرر الخاص مع القلق أن سجناء عديدين تعرضوا لضروب معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة وصلت إلى حد عدم تزويدهم بالغذاء الكافي أثناء احتجازهم في الزنازين التابعة للجيش أو الشرطة في الكميونات قبل نقلهم إلى السجن. وفي بعض الأحيان كان السجناء يتعرضون للضرب المبرح أثناء وجودهم في الزنازين، وقد توفى بعضهم بعد وقت قليل من وصولهم إلى السجن. وأثناء الأشهر الأخيرة، شهد سجن موينغا، على سبيل المثال، عدة حالات وفاة من هذا القبيل، بلغت ١٥ حالة شهرياً.

٣١- إن أغلب السجناء الذين يتألف الشطر الأعظم منهم من الهوتو (والذين يبلغ عددهم ٥٢٥ ٧ سجيناً من بينهم ١٩٣ ٦ محبوساً احتياطياً في البلد كله في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦) متهمون بأنهم اشتركوا في مذابح تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. ومن بين قرارات الاتهام الأخرى التي وُجّهت إليهم هناك الاغتيالات، والاعتداءات، وعمليات النهب، والاشتراك في أنشطة العصابات المسلحة، وارتكاب الاعتداءات على أمن الدولة، والانضمام إلى عصابات الأشقياء، والاشتراك في عمليات القتل أو في مؤامرات الاغتيال.

٣٢- إن إصلاح النظام القضائي البوروندي الذي طلبه المقرر الخاص في تقاريره السابقة (E/CN.4/1996/16، الفقرات ١٤٦ إلى ١٥٣؛ E/CN.4/1996/16/Add.1، الفقرة ٥٨؛ وA/51/459، الفقرات ٧٢ و٧٣ و٧٩ و٨٠) ضروري أكثر من أي وقت مضى لإتاحة الفرصة لانعقاد الدورة الثالثة للدوائر الجنائية التي بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ من أجل سد الثغرات الصارخة التي ظهرت حتى الآن، والحد من الرأي التقديري في إصدار الأحكام (انظر أيضا توصيات المقرر الخاص في هذا التقرير، الفقرات ١٠٥ و١٠٦ و١١٠).

٤- تردي الاقتصاد بشكل خطير

٣٣- ووفقا لما أشارت إليه السلطات البوروندية، فإن الخسائر التي تعود إلى العقوبات الاقتصادية بلغت في نهاية عام ١٩٩٦ ما قيمته زهاء ١٦٣ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة بالنسبة للبلد بأسره. فمنذ فرض الحظر، زاد سعر أغلب السلع الغذائية، ومن بينها البيرة والمشروبات غير الكحولية بنسبة تتراوح بين ٦٠ و١٥٠ في المائة، لا سيما بسبب تخفيض قيمة العملة الذي حدث بعد انقلاب ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

٣٤- كما أدى النقص العام للوقود في البلد إلى زيادة كبيرة جدا في أسعار النقل، وذلك دون الحديث عن المعوقات التي تتعرض لها عمليات توزيع البذور على أكثر المناطق تأثرا نتيجة لهبوط انتاجها الغذائي.

٣٥- وبالإضافة إلى ذلك، يبين تقرير صدر مؤخرا عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن عجز الانتاج الزراعي بسبب الآثار المتضافرة للعقوبات الاقتصادية والحرب الأهلية يقدر بالنسبة لعام ١٩٩٦ بـ ٠٠٠ ٥٣ طن من الحبوب و٠٠٠ ٦٩ طن من البقول، و٠٠٠ ١٨١ طن من الجذور والدرنات، و٠٠٠ ١٢٣ طن من مختلف أنواع الموز.

٣٦- إلا أنه مع استمرار فرض العقوبات الاقتصادية، نجح منظمو مشاريع يتسمون بالفطنة في أن يستوردوا إلى بوروندي من رواندا وتنزانيا كميات هامة من الوقود الذي يُنقل في قوافل طويلة على الطرق البرية (يتراوح ثمن لتر الوقود حاليا بين ٢,٥٠ و٣ من دولارات الولايات المتحدة). وبفضل عمليات تهريب البضائع، فإن منتجات صناعية عديدة أو سلع استهلاكية مثل الاسمنت أو الملح أو غيرهما من الأدوات المنزلية أو الصحية، ترد على التوالي من زامبيا وتنزانيا وكينيا، وتدخل دون صعوبة كبيرة إلى بوروندي عن طريق عدة طرق من بينها طريق بحيرة تنجانيقا.

ثانيا - الملاحظات على حالة حقوق الإنسان

ألف - الاعتداءات على الحق في الحياة وفي السلامة الجسدية

٣٧- نظرا لوفرة الادعاءات التي نمت إلى علم المقرر الخاص، فإنها ستدون في الإضافة إلى هذا التقرير.

باء - حالات الاختفاء القسري

٣٨- على الرغم من أنه من الصعب تقديم احصاءات دقيقة عن عدد حالات الاختفاء القسري التي حدثت في بوروندي خلال العام المنصرم، فإن هذه الظاهرة الآخذة في التزايد كانت وما فتئت ترتبط بإطار النزاع الذي يمزق البلد. وتقدم أدلة في عديد من الادعاءات المتعلقة بحالات الاختفاء التي وردت إلى علم المقرر الخاص، ضد عناصر من الجيش أو قوات النظام، وضد المتمردين أيضا في بعض الأحيان.

٣٩- ففي ١٠ أيار/مايو ١٩٩٦، جرى القبض على شخص يدعى مغنوس ناديموريروو بالقرب من مسكنه المجاور لموقع عسكري في موتانغا الشمالية (بوجمبورا العمدية) على يدي قائد هذا الموقع. وحسب أقوال الأسرة، فإن العسكريين الذين كانوا في الموقع المذكور في ذلك اليوم، أعلنوا أن سبب القبض عليه هو إجراء عملية استجواب روتينية. ووفقا لبعض الشهادات التي أدلى بها، فإن المفقود قُتل ودُفن في المناطق المحيطة بالموقع العسكري في غيهوشا. وكانت كل عمليات البحث التي جرى القيام بها لدى اللواء الخاص بعمليات البحث ولدى النيابة العامة من أجل إماطة اللثام عن مصير الضحية، بلا جدوى.

٤٠- وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، قبض رئيس منطقة بوتيهيندا بكميونة مورامبا، بمقاطعة موينغا على ماكير بافوميراجيرا، وهو معلم دين. واقتيد إلى موقع كامارامًا غامبو العسكري حيث احتُجز لمدة اثني عشر يوما، ثم اودع المفقود لدى الشرطة ثم لدى لواء موينغا. وتوجهت زوجته عدة مرات للبحث عنه لدى اللواء، متسائلة عن المكان الذي يمكن أن تعثر عليه فيه، دون جدوى.

٤١- وفي بعض حالات الاختفاء المذكورة آنفاً، اتصلت أسر المفقودين ببعثة المراقبة في بوروندي التي تزمع القيام ببعض المساعي من أجل إماطة اللثام عن مصيرهم.

٤٢- وفي أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، اُقتيد فيرديناند نكوندوا وولده جوفوا والعائدان إلى وطنهما من زائير أثناء مرورهما بمخيم المرور العابر في غاتومبا من جانب عسكريين من أجل استجوابهم. ومنذ ذلك الوقت، لم يرهم أحد مرة ثانية. وطبقا لشهادات أدلى بها عائدون آخرون إلى وطنهم من مخيم غاتومبا، فإن هذين الشخصين كانا ضمن مفقودين آخرين، اقتادهم العسكريون.

٤٣- وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، قبض الملازم باشيراهيشيزي على ميلشيور بيجيريمانا ومارك سينداييغايا وهما من مقاطعة مورامفيا، وليونيداس ندايشيميي من مقاطعة روتانا وجميعهم من العائدين إلى وطنهم من زائير، عند وصولهم إلى منطقة روهيرو في بوجمبورا. ومر هؤلاء العائدون الثلاثة بمخيم المرور العابر في غاتومبا حيث سجلت أسماءهم، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومنذ ذلك التاريخ، لم ير أحد العائدين الثلاثة.

٤٤- وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، اختُطف غيرولف ديزيريه موبيندا، وهو مهندس زراعي من بوجمبورا على أيدي قوات النظام في مكتب مقر العمدة الذي توجه إليه من اجل الحصول على بطاقة هويته. ولا تدري أسرته شيئا عن مصيره منذ ذلك التاريخ.

٤٥- وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر أيضا، قبض على جان كريستوف بافوغيروبوزا، المحرر بالخدمة العامة في حوالي الساعة الرابعة من صباح ذلك اليوم على أيدي شرطة الدرك التابعة للواء الخاص بعمليات البحث، التي رافقها رئيس المنطقة. وقد جاءت هذه القوات لتفتيش مسكنه في بوينزي ببوجمبورا العمدية. واقتيد فيما بعد إلى اللواء الخاص بعمليات البحث حيث لمحته زوجته في اليوم التالي للقبض عليه. وبعد عدة أيام من ذلك، أبلغ ضابط الشرطة القضائية زوجته، أن المفقود أُطلق سراحه مع سجين آخر مساء يوم ١١ أو صباح يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ومنذ ذلك الوقت، لم ير أحد الشخص المفقود.

٤٦- وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، قُبض على ايمانويل نتاهومفوكيي، المدرس بليسيه كيفوغا، من جانب مدير كوميونة موتيمبوزي على تل مويانغي بمنطقة روبيريزي، بكميونة موتيمبوزي بمقاطعة بوجمبورا الريفية، إذ اشتبه، بعد اختفاء مدير الليسيه، في أنه عضو من أعضاء المجموعات المتمردة. ومنذ ذلك الوقت لا تعرف أسرته شيئا عن مصيره.

٤٧- وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، قام رجال شرطة بلدية روتيغاما بخطف لورانس روسوكو وهي مدرسة بالمدرسة الثانوية للكميونة، من مقر البنك التجاري. وكان زوجها مسؤولاً سابقاً بحزب الجبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي. ومنذ ذلك الوقت، لم ترها أسرتها على الاطلاق.

٤٨- وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، قامت دورية عسكرية بالقبض على ماتياس نغندابانيكوا، البالغ من العمر ٣٧ عاما، وهو مدير المدرسة الابتدائية في ماروماني بكميونة روتيغاما بمقاطعة موروميا في التل الذي يقطنه، ولم يشاهده أحد من ذلك التاريخ. ويُستدل من بعض الشهادات على أنه أُعدم عند وصوله إلى الموقع العسكري للكميونة.

٤٩- وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، قُبض على قس كنيسة العنصرة مع زوج وزوجته في مقهى بكميونة موغينا بمقاطعة سيبيتوكي، بحجة تواطؤهم مع مجموعات للمتمردين، واقتيدوا إلى الموقع العسكري في موغينا. وفي اليوم التالي، أبلغ العسكريون أسرهم أنه جرى اطلاق سراح الثلاثة. ومنذ ذلك الوقت لم ترد إلى أسرهم أية أنباء عنهم.

٥٠- وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، قُبض على السيد نتاكانيوما، البالغ من العمر ٦٢ سنة، ويعمل مزارعاً من جانب عسكريين معينين في موقع دونزي، بقطاع مارامفيا بكمونة بورومبي، بمقاطعة بوروري وبرفقتهم طلاب شباب من التوتسي. وأبلغ العسكريون أسرة المفقود أنه جرى اطلاق سراحه، لكن أحداً لم يشاهده منذ ذلك الوقت.

جيم - عوائق أمام حق الشخص في التنقل وفي اختيار مكان إقامته بحرية

٥١- أدت هجمات المتمردين وردود العسكريين البوروندیين عليها إلى النزوح الجماعي لعشرات الآلاف من الأشخاص الهوتو أو التوتسي على السواء أو إلى فرارهم إلى خارج البلد. وسرعان ما تطلبت النتائج التي نجمت عن ذلك، على الصعيد الإنساني، تدخل الوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية الكائنة في بوروندي. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر، فر زهاء ٠٠٠ ٨٠ بوروندي من مناطق القتال الذي استعر في مقاطعة روهيغي بغية العثور على ملجأ مؤقت لهم في تنزانيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاضطرابات الخطيرة التي تعيث في زائير أجبرت زهاء ٠٠٠ ٥٩ بوروندي كانوا قد لجأوا إليها وأقاموا في عدة مخيمات فيها حداث عام ١٩٩٣، على العودة إلى بوروندي. وقد عاد ما لا يقل عن ٠٠٠ ٤٥ من بينهم إلى مقاطعة سيبيتوكي، وهي منطقة دارت فيها معارك دموية إلى حد كبير بين العسكريين البوروندیين والمتمردين. ولذا، لا يزال الوصول إلى تلك المنطقة عصياً جدا على منظمات الإغاثة.

٥٢- يُستدل من تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة قام ممثلوها بزيارة هذه المقاطعة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، على أن زهاء ٠٠٠ ١٠٠ ممن عادوا إلى الوطن ومن النازحين الذين يعيشون في السهل محرومون من مياه الشرب النقية لأن جميع مصادر الماء، فيما عدا بعض الجداول، قد دُمرت. والتزود بالغذاء أصبح هو المشكلة الكبرى الأخرى التي يتعين حلها نظرا لأن انعدام الأمن أضر بشدة بعمليات بذر الحبوب الخاصة بالمحاصيل المقبلة، كما سيؤدي التأخر الشديد في هطول الأمطار إلى عواقب وخيمة بالنسبة لمحاصيل السنة المقبلة.

٥٣- وبالإضافة إلى ذلك، وبين بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ ونهايته، غادر زهاء ٤٠٠ ١٥ بوروندي كذلك بعض مخيمات اللاجئين على عجل في جنوب كيفو متوجهين عبر مقاطعة سيبيتوكي إلى مخيم المرور العابر في غاتومبا، على مسافة عدة كيلومترات من بوجمبورا، في مكان غير بعيد عن الحدود بين بوروندي وزائير. وتلقت بعثة مراقبة حقوق الإنسان في بوروندي شهادات تثير الانزعاج تسترعي الانتباه إلى عشرات الأشخاص الذين قتلوا وهم يجتازون الحدود بين زائير وبوروندي في منطقة غير بعيدة عن غاتومبا. وأثناء الفترة ذاتها، عبر حوالي ٠٠٠ ٥ بوروندي مستوطنين في زائير بحيرة تنجانيقا من أجل البحث عن ملجأ لهم في تنزانيا.

٥٤- وفي الوقت ذاته، فإن عودة عدد كبير من العائدين إلى الوطن من زائير شجع على تركزهم في أماكن معينة من البلد. وقامت سلطات الأمر الواقع في بداية تشرين الثاني/نوفمبر بإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات من أجل التوطين المحلي للعائدين البوروندیين، تستهدف إعادة توطين هؤلاء السكان في مقاطعاتهم وكموناتهم الأصلية انطلاقا من مخيم المرور العابر في غاتومبا. وهكذا تم اقتياد العائدين إلى الوطن تدريجيا نحو عمدية بوجمبورا، وصوب مقاطعات بوجمبورا الريفية، وبوبانزا، وسيبيتوكي. ومع ذلك، وردت إلى المقرر الخاص معلومات تثير الانزعاج تتعلق بحالة الإنهاك التي يعاني منها عدد غير قليل من العائدين إلى الوطن القادمين من كيفو بعد أن قطعوا نحو ١٥٠ كيلومترا سيرا على الأقدام خلال خمسة عشر يوماً. وقد تم اكتشاف حالات خطيرة لمرضى يعانون من مرض كواشركور، والإسهال الدموي أو سوء التغذية البالغ. ويساور المقرر الخاص قلق شديد من إرسال هؤلاء السكان الضعفاء إلى مقاطعات من مثل مقاطعة سيبيتوكي أو بوبانزا، المتأثرتين بالنزاع بصورة بالغة، حيث تنقص هناك مياه الشرب، ويُحرم هؤلاء السكان بسبب انعدام الأمن من مختلف أشكال المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية الدولية.

٥٥- ومع ذلك، فإن المقرر الخاص يرى أن عمليات العودة المتعاقبة هذه تعرض للخطر إلى حد كبير بقاء السكان الضعفاء الذين يُبعث بهم، بلا تحرّز إلى مناطق تسودها النزاعات دون تقديم أي مساعدة طبية أو غذائية مناسبة لهم. لذا فمن الملحّ البحث عن حلول أخرى أكثر ملاءمة من أجل وقف عمليات العودة إلى الوطن هذه عندما تحدث تحت الإكراه.

٥٦- لكن الأكثر مدعاة للقلق من ناحية أخرى فهو سياسة التجميع القسري للسكان في مخيمات، التي يجري تنفيذها في مقاطعات عديدة من جانب حكومة الأمر الواقع من أجل تحقيق هدف صريح هو ممارسة رقابة ميدانية أكثر صرامة على السكان، وعزل المتمردين عن قواعد إمداداتهم وتموينهم أو تجنيدهم. وهكذا حدث خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أن أُفرغت تلال عديدة بمقاطعات كاروزي وبوبانزا وسيبيتوكي ورويبغي من سكانها. وإن الأشخاص الذين يرفضون الخضوع لعمليات إعادة التجميع هذه سرعان ما يتهمون بالتواطؤ مع المتمردين ويعاملون كأعداء. وإذا قبلوا، على العكس من ذلك، التوجه إلى المخيمات التي أُقيمت من أجلهم فإنهم يفقدون بذلك ثقة المتمردين وتعاطفهم. وفي هذا الصدد، كانت الحالة في مقاطعة كاروزي أثناء النصف الثاني من شهر كانون الأول/ديسمبر صعبة إلى حد كبير لأن السكان الذين بذلت السلطات جهودها لتجميعهم في مخيمات، كانوا بالدقة من كومونات يجد فيها المتمردون متعاطفين عديدين. وتعتزم السلطات البوروندية مضاعفة هذا النوع من المبادرات في مقاطعات أخرى من البلد من أجل حماية المدنيين من دسائس المتمردين، وكشف هؤلاء المتمردين.

٥٧- وفي الفترة من نهاية تشرين الثاني/نوفمبر إلى بداية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، زاد عدد الأشخاص النازحين في بوروندي زيادة كبيرة ومفاجئة، لا سيما بسبب سياسات السلطات الرامية إلى إعادة تجميع بعض سكان التلال في مخيمات، وزيادة حدة المعارك التي يقبع فيها المدنيون في تقاطع نيران المتمردين والجيش. وتشير بعض المصادر إلى أن عددا يصل إلى ٠٠٠ ٢٠٠ بوروندي أصلهم من الهوتو، وربما أكثر من ذلك، قد أُجبروا على التجمع في هذه المخيمات المؤقتة. وبالإضافة إلى ذلك، يهرب السكان من مناطق المعارك، ويختبئون في المناطق المجاورة لمساكنهم. ففي مقاطعة بوجمبورا الريفية، بصفة خاصة، أخذ عشرات الأشخاص يخرجون شيئا فشيئا من الغابة في حالة من سوء التغذية البالغ بعد أن عاشوا هناك مختبئين طوال أشهر في ظروف رثة للغاية. وأشارت عدة منظمات غير حكومية إلى أن بوروندیين عديدين توجهوا إلى رواندا هربا من العنف المنتشر بقسوة في مقاطعة سيبيتوكي.

دال - تقييد حرية التعبير وحرية الصحافة

٥٨ - حمل انحراف الصحافة الخاصة الذي أشار إليه المقرر الخاص في تقريره الأول (انظر الوثيقة E/CN.4/1996/16، الفقرات من ١١٠ إلى ١١٧) المجلس الوطني للإعلام في نهاية الأمر على التدخل مرة أخرى في هذا القطاع. وقام جهاز مراقبة الصحافة بموجب قرار مؤرخ في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٦ بمنع ظهور سبع صحف إلى حين صدور أوامر أخرى مع مطالبتها بالامتثال لآداب مهنة الصحافة وبتقديم أدلة ملموسة لذلك بصفة عاجلة في حالة رغبتها في العودة إلى الظهور.

٥٩ - وباستثناء صحيفة أو صحيفتين أجازت لهما السلطات المختصة استئناف نشاطهما، كانت المرحلة التي مرت بها الصحافة مؤخرا صعبة للغاية. فلم تعرض للبيع بالأكشاك، منذ تغيير النظام في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، إلا بعض الأعداد غير المنتظمة من صحيفة Ndongozi الكاثوليكية الشهرية باللغة الوطنية وصحيفة

Intahe نصف الشهرية لحزب الاتحاد من أجل التقدم الوطني UPRONA. وتعرضت الصحافة بالإضافة إلى الصعوبات التي نتجت عن القرار أعلاه لانقطاع التيار الكهربائي مرارا في العاصمة ولتراكم ديونها المستحقة للمطبعتين الرئيسيتين في بوجمبورا. بيد أنه كانت الصعوبة الرئيسية التي واجهت الصحافة خلال هذه الأشهر الأخيرة هي عدم استقرار الأوضاع نتيجة لوقف الأحزاب السياسية مؤقتا الذي أثّر على معظم الصحف التي تعمل كأجهزة غير رسمية أو رسمية للأحزاب السياسية مثل صحيفة L'Aube de la démocratie التابعة للجبهة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية FRODEBU، وصحيفة L'Indépendant التابعة لحزب الاتحاد من أجل التقدم الوطني UPRONA، وصحيفة La Nation التابعة لحزب الاصلاح الوطني، وصحيفة Le Carrefour des idées (المتطرفة لحزب الاتحاد من أجل التقدم الوطني وحزب الاصلاح الوطني)، وصحيفة La Liberté التابعة لحزب الاتحاد من أجل التقدم الوطني. وحصلت صحيفة مثل Le Phare-Panafrica على مساعدة من جمعية المراسلين الصحفيين بلا حدود حتى نهاية شهر حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٦٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، قامت إدارة الاعلام بمصادرة ثلاث صحف من أكشاك العاصمة في نفس يوم صدورها بدعوى عدم امتثالها للمادة ٢٤ من قانون تنظيم الصحافة البوروندية الصادر في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ التي تحدد مواعيد الايداع القانوني (٢٤ ساعة للصحف الأسبوعية و٤ ساعات للصحف اليومية) في وزارة الداخلية أو إدارة المقاطعة التي يوجد بها المقر الرئيسي للصحيفة. وفي ١٢ و١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وجّه وزير الداخلية والأمن العام انذاراً إلى مديري الصحف المذكورة وكذلك إلى المجلس الوطني للإعلام إتهم فيه المديرين بالإخلال بالوحدة الوطنية والنظام العام والآداب وسيادة الدولة وطالب فيه المجلس الوطني بممارسة سلطته لإعادة المسؤولين عن الاعلام إلى الطريق القويم وهدد بتنفيذ القانون بصرامة بالغة.

٦١ - واستمر خضوع الصحافة الخاصة منذ ذلك الحين لرقابة وثيقة من جانب إدارة الإعلام التي تقوم بتفتيش المطابع بصفة مستمرة. وارتفعت تكلفة إنتاج الصحف بدرجة كبيرة بسبب استمرار الحظر وتوقف الإعانة المقدمة من الدولة وانخفاض الدخل من الاعلانات. ويأمل المقرر الخاص حقا، بناء على المعلومات التي وردت إليه مؤخرا، في تنفيذ مشروع اليونسكو المتعلق بإنشاء دار للصحافة في بوجمبورا في أقرب وقت ممكن لتمكين الصحافة البوروندية من الخروج من الطريق المسدود والاحباط الذي توجد بهما حاليا.

هاء - انتهاك الحق في مستوى لائق للمعيشة والحق في الصحة

٦٢ - تؤثر الحرب الأهلية الدائرة في بوروندي بشدة على الأمن الغذائي لسكان بوروندي. وتقدّر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تقرير صدر مؤخرا مجموع الانتاج الزراعي في بوروندي في عام ١٩٩٦ بنحو ٣,٥ مليون طن، أي بما يقل بنسبة ٣ في المائة عن انتاج عام ١٩٩٥ و٤ في المائة عن الفترة من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٣.

٦٣ - وينتظر أن يكون المحصول "طبيعيا" في مقاطعات كيانزا، وإنغوزي، وكيروندو، وموينغا، وكنكوزو. وبدأت تظهر في مقاطعات أخرى مثل غيتيغا، ومورامفيا، وروتانا، ورووييغي، وماكمبا، وبوجمبورا علامات ملموسة للنقص في الأغذية بسبب تراجع المحاصيل في عام ١٩٩٦ نتيجة للأوضاع الجوية غير المؤاتية. وتعاني أخيرا بعض المقاطعات مثل بوبانزا وسيبيتوكي وكيروزي من قحط شديد يرجع مباشرة إلى النزاع.

٦٤ - وتسبب عدم الأمان والمخاطر الناتجة عن الحرب في نزوح عدد كبير من السكان من موطنهم الأصلي وبالتالي في اختلال دورة الأعمال الزراعية بشدة طوال عام ١٩٩٦. ويضطر السكان بعد ترحيلهم أو تجميعهم بالقوة في أماكن معينة إلى قطع مسافات طويلة لزراعة أراضيهم. وهناك أحيانا بالإضافة إلى تدهور الأوضاع المعيشية للمزارعين على هذا النحو العقبات الضخمة التي تواجهها المنظمات الإنسانية لتوفير المساعدة الغذائية للمحتاجين. ففي مقاطعة كاروزي وحدها، انخفض الانتاج الزراعي بنسبة ٥٠ في المائة مما أدى إلى ظهور أعراض سوء التغذية في النساء والأطفال. وليس من المستبعد طبقا للمعلومات التي وردت إلى المقرر الخاص أن يصاب الأطفال بانتفاخ في البطن وبزوال في لون الشعر في بعض المقاطعات. وعموما، ارتفع مؤشر سوء التغذية في البلد بأكمله من ٦ في المائة إلى ١٢ في المائة.

٦٥ - كذلك، تؤثر العقوبات تأثيرا شديدا على الأمن الغذائي لسكان بوروندي. وأدى تجميد استيراد المواد الغذائية بسبب الحظر إلى معاناة جميع سكان البلد ولا سيما المجموعات الضعيفة مثل النازحين أو المشردين من النقص فيها. ورغم تكرار الطلبات المقدمة إلى لجنة متابعة العقوبات في نيروبي فلقد توقف استيراد الأسمدة تجاريا تماما. كذلك رغم قيام منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بالإذن، من جانبها، بتسليم ٠٠٠ ٤ طن من الأسمدة لبوروندي فلقد وصلت نصف هذه الكمية فقط حتى الآن ويجري توزيعها بمقادير محدودة للغاية. ولم تتمكن بوروندي من الحصول على أي كمية من المبيدات الحشرية. ولما كانت المبيدات الحشرية تستخدم أساسا في زراعة البن فسيؤثر عدم وجودها بشدة على قطاع أساسي من القطاعات الاقتصادية للبلد وسيحرم السكان الذين يعتمدون عليه من الدخل.

واو - انتهاك الحق في التعليم

٦٦ - تفيد التقارير التي وردت إلى المقرر الخاص بتأثر نظام التعليم العام والخاص بدرجة كبيرة في بوروندي نتيجة للأزمة والنزاع اللذين يمزقان البلد.

٦٧ - وفي بعض المناطق التي يسيطر عليها الهوتو، تهدمت أعداد كبيرة من المباني المدرسية والصحية والاجتماعية تماماً وأصبحت أعداد كبيرة من الأطفال بغير مدارس، وبغير مستوصفات أو مستشفيات للعلاج في حالة المرض أو الإصابة، وبغير مورد لتزويدهم بالأدوات المدرسية أو باللوازم الأولية والأدوية. وتؤدي كثيرا أعمال العنف والاضطرابات التي تقع من حين إلى آخر في المقاطعات إلى وفاة المدرسين والأهالي والتلاميذ وبالتالي إلى هجرة المدارس في القرى المختلفة. ويؤدي أيضا النقص في المدرسين والاحباط الذي يشعر به اليتامى إلى خلو المدارس من التلاميذ. وفي المقاطعات التي توجد بها مخيمات للتوتسي المشردين، يقيم هؤلاء التوتسي غالبا في المدارس أو في المباني الإدارية القديمة فيزداد بذلك النقص الموجود في المدارس.

٦٨ - وتساهم العقوبات الموقعة على بوروندي في زعزعة نظام التعليم بأكمله إذ يؤدي إليه النقص في الوقود إلى عدم حصول المدارس الداخلية المنتشرة في جميع أرجاء البلد والتي تستقبل الشبان الحائزين على منح دراسية من الدولة على المستوى الثانوي (لا يزيد عدد الملتحقين بهذه المدارس عن ١٠ إلى ٢٠ في المائة من الشباب في بوروندي) على المواد الغذائية والمدرسية اللازمة. وقد يتعذر قريبا على برنامج الأغذية العالمي الاستمرار في توزيع المواد الغذائية على المدارس الداخلية المذكورة بسبب الأولويات الأخرى التي قد يفرضها التطور في الوضع الحالي. وسيؤدي هذا إلى صعوبات جسيمة للشبان من التوتسي والهوتو

الذين لا يزالون يجدون في هذه المؤسسات أماكن صالحة للجوء وللتمتع بأمان نسبي، لا سيما إذا كان يتعين عليهم العبور في حالة عدم وجودها من مناطق معروفة بأنها خطيرة للغاية. وسيكون الوضع خطيرا بالمثل لتلاميذ المدارس القروية الذين يقيمون في مناطق النزاع والذين قد يحول عدم الأمان دون ذهابهم إلى مدارسهم.

٦٩ - وكان القرار الذي اتخذته السلطات البوروندية في كانون الأول/ديسمبر الماضي بإنشاء خدمة مدنية موضعا لتقدير مختلف من جانب الأوساط المدرسية في البلد. فبينما يرى البعض في هذه الخدمة سبيلا لكبح جماح بعض الشبان المشاغبين خاصة في الأسابيع التي سبقت الانقلاب الذي وقع في تموز/يوليه ١٩٩٦ أو لحماية هؤلاء الشبان من مغامرات السياسيين المتطرفين، يرى آخرون أن هذه الخدمة ستسمح للقوات النظامية بتعزيز صفوفها لمكافحة الميليشيات المسلحة، التابعة للهوتو أو التوتسي، التي يدعمها المتطرفون. ويبدو أن بعض الشبان يتقدمون من تلقاء أنفسهم للاختبارات التي تؤدي إلى تجنيدهم في القوات المسلحة بينما يأمل كثيرون منهم في مغادرة الخدمة في أقرب وقت ممكن، لخوفهم على حياتهم. وفي القطاع الجامعي ستؤدي الخدمة المدنية الإلزامية إلى عدم انتظام طلبة السنتين الأولى والثانية في دراستهم. وستقتصر الدراسة الجامعية في عام ١٩٩٧ على طلبة السنتين الثالثة والرابعة.

٧٠ - ويعرب المقرر الخاص عن قلقه البالغ للانتهاك الخطير لحق كل طفل وكل شاب في بوروندي في الالتحاق بالمدارس الابتدائية أو الثانوية أو الجامعة. وسيؤدي هذا إلى حرمان بوروندي من القوى الحيوية التي يفتقر إليها بشدة لتمكين البلد من الخروج من الأزمة.

٧١ - كذلك، هناك أدوات ومساعدات تعليم كثيرة معطلة بسبب النقص في مواد الصيانة أو الاصلاح. ويؤدي التضخم في بعض المنتجات إلى ارتفاع الأسعار بنسبة تبلغ ١٠٠ في المائة من قيمتها أحياناً.

٧٢ - وبدأت السنة الدراسية في مناطق عديدة من البلد بعد موعدها المقرر بمدة كبيرة بلغت أحيانا أربعة أسابيع أو أكثر. واضطرت السلطات نتيجة لذلك إلى تخفيض اجازة رأس السنة إلى خمسة أيام بدلا من الأسبوعين المقررين أصلا.

ثالثا - الملاحظات الختامية والتوصيات

ألف - الملاحظات الختامية

٧٣ - أكّد المقرر الخاص في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة على ضرورة إيلاء الأولوية للديمقراطية باعتبارها شرطا لا بد منه لاحترام حقوق الإنسان وإعمالها (انظر الوثيقة A/51/459، الفقرة ٣٧). وبناء على هذا المبدأ، يسترعي المقرر الخاص نظر سلطات الأمر الواقع مرة أخرى إلى عدم إمكان تحديد النظام المؤسسي الجديد، حتى إذا كان انتقاليا، من جانب واحد وإلى أنه يتطلب حواراً ديمقراطيا حقيقيا موسعا يجمع بين جميع الأحزاب السياسية والعناصر الهامة في المجتمع البوروندي.

٧٤ - وأحاط المقرر الخاص علما مع الاهتمام بالبيان الذي أصدرته منظمة الوحدة الأفريقية في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ الذي دعا فيه الجهاز المركزي لآلية المنظمة لمنع المنازعات وإدارتها وحلها نظام الحاكم

في بوجمبورا إلى اتخاذ تدابير عاجلة لوضع حد لعدم الشرعية ولاستعادة النظام الدستوري في بوروندي. وإذا كان المقرر الخاص قد أشاد في تقريره السابق المقدم إلى الجمعية العامة (انظر الوثيقة A/51/459، الفقرة ٤٠)، بالحزم الذي أبدته البلدان الأفريقية التي فرضت عقوبات اقتصادية على بوروندي. فلقد فعل ذلك أساسا من منطلق استقرار دعائم الديمقراطية في افريقيا الوسطى في السنوات الأخيرة، ولتأكيد عدم استعداد حكامها، بعد تعزيز موقفهم بالانتخابات الديمقراطية التي أجريت في البلدان المعنية، لغض النظر عن الانقلابات التي تشكل تهديدا مباشرا للاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وإذا كانت الديمقراطية في افريقيا قد أصبحت من الأمور الحتمية، كما ذكر السيد ولد عبد الله، الممثل الخاص السابق للأمين العام في بوروندي، فلا يمنع هذا الاحتياج إلى فترة انتقالية طويلة للتوصل إلى توزيع حقيقي للسلطة[٢]. وكان المقرر الخاص يأمل حقاً في أن تحمل هذه التدابير السلطات البوروندية على المبادرة بتقديم علامات ملموسة لرغبتها في تلبية طلبات البلدان التي فرضت الحظر وهي العودة إلى النظام الدستوري، ووقف المذابح وأعمال العنف، وإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار، وتنظيم حوار وطني يشترك فيه جميع البوروندييين، وبدء مفاوضات جدية بين جميع الأطراف في النزاع البوروندي.

٧٥ - وأعرب المقرر الخاص منذ بداية الحظر وطوال الأشهر الماضية عن قلقه للآثار الضارة التي قد تنجم عن العقوبات الاقتصادية بالنسبة لمجموعات ضعيفة مختلفة من السكان مثل المشردين والمغتربين، والعائدين إلى الوطن، والمرضى بالمستشفيات، والمصابين بأمراض عقلية واليتامى، الذين تتوقف معيشتهم على المساعدة الانسانية التي تقدمها الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المختلفة. وأشار المقرر الخاص أيضا بوضوح في تقريره السابق المقدم إلى الجمعية العامة إلى بداية شعور سكان المدن بوطأة هذه التدابير، ولا سيما النخبة منهم، وذلك إلى جانب معاناة سكان الريف الذين يعانون من الفقر على الدوام والذين زاد على ذلك حرمانهم، بسبب العنف والحرب الأهلية، من الخدمات الطبية والصحية اللازمة والمواد الأولية المختلفة، والتعليم المدرسي والعالي.

٧٦ - وعلم المقرر الخاص مع الارتياح بموافقة لجنة متابعة العقوبات في نيروبي على تخفيف العقوبات اعتبارا من ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ لتمكين وكالات الأمم المتحدة من تأدية عملها الانساني وذلك بإدخال بعض الاستثناءات على الحظر فيما يتعلق بأغذية الأطفال الرضع، واللوازم الصحية للمستشفيات، ومواد المختبرات، والكيروسين اللازم لتغذية أجهزة التبريد، والوقود، وأجهزة الاتصال. وأحاط المقرر الخاص علما بوصول الدفعات الأولى من هذه المواد، لا سيما إلى برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لاستعواض مخزوناتها من الأغذية، والحبوب، والأسمدة، واللقاحات أو أدوات نقل الدم، رغم العقبات اللوجستية أو الإدارية المختلفة التي واجهتها لنقل هذه المواد عن طريق البر أو البحر من رواندا وتنزانيا.

٧٧ - ومع ذلك، ورغم تخفيف العقوبات لأسباب إنسانية عادلة، يعترف المقرر الخاص بأن دوام الحظر يؤدي إلى إزدياد سوء الأحوال المعيشية القاسية أصلا للأغلبية العظمى من السكان في بوروندي من الناحيتين الغذائية والصحية. ويقلل تدريجيا حصول المجموعات الضعيفة المشار إليها أعلاه، وبوجه أعم النساء والأطفال والمسنين، على المساعدة الانسانية.

٧٨ - كذلك، لا تزال أعباء العقوبات تمثل عبئا ثقيلا على كافة الوكالات الانسانية التي تعمل في بوروندي رغم التخفيف الذي وافقت عليه لجنة العقوبات مما يضر بنوعية أو كمية الأغذية والمساعدات الموزعة

ويخل بسرعة تدخلها بالحدود المسموح بها. وإذا تمكنت وكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدبلوماسي من الحصول في نهاية الأمر على قدر ضئيل من الوقود والكيروسين للنقل ولصيانة أجهزة التبريد، فلم يكن الأمر كذلك بالنسبة للمنظمات غير الحكومة. وتعاني برامج المساعدة التابعة لها، مثل برامج المساعدة التابعة لوكالات الأمم المتحدة، من التأخير في توريد المياه العذبة. واضطرت بعض المنظمات الإنسانية نتيجة للنقص في الوقود الذي صاحبه انقطاع التيار الكهربائي في العاصمة إلى سحب جزء كبير أحيانا من احتياطي الوقود المخصص لها لتغذية أجهزة توليد الكهرباء في مكاتبها. وتأثر القطاع الزراعي أيضا. وإذا لم يتم توزيع بذور وسماد إضافيين في الأسابيع القليلة القادمة على المزارعين في جميع ارجاء البلد للمحصول المقبل، سينخفض الانتاج الزراعي بنسبة ٤٠ في المائة على الأقل خلال هذه الفترة.

٧٩ - ودون الاطالة أكثر من ذلك في مسألة العقوبات الاقتصادية، يلاحظ المقرر الخاص أن هذه العقوبات لم تخل بالظروف المعيشية لسكان بوروندي فحسب ولكنها لم تحقق الهدف منها أيضا وهو الضغط على حكومة الأمر الواقع بقدر كافٍ لحملها على إقامة الشرعية والنظام الدستوري في بوروندي، ووضع حد للنزاع وأعمال العنف التي تمزق البلد، وإعادة السلم، الذي يعتبر شرطا مسبقا لازما للحوار، والديمقراطية والمصالحة في البلد.

٨٠ - ويلاحظ المقرر الخاص مع الأسف عدم حدوث تغير ملموس في موقف سلطات الأمر الواقع حتى الآن فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان التي يرتكبها العسكريون أو المواطنون البوروندیون العاديون. وبالعكس، تسعى السلطات جاهدة إلى انتهاج سياسة للشفافية تقوم على واجب التحقيق في ادعاءات العنف المذكورة وفي إثبات وجودها بعد وقوعها في بوجمبورا وفي الأقاليم على حد سواء.

٨١ - ورغم عدم الأمان والتوازن المحفوف بالمخاطر للارهاب السائد بسبب الحرب الأهلية التي دامت ثلاث سنوات في بوروندي، هناك مع ذلك دولة نظامية تملك القدرة على العمل خلافا لبلدان أخرى تمزقها المنازعات الداخلية. ويملك البلد أيضا قيادات حديثة، من الطائفتين الاثنيتين الرئيسيتين في البلد، حائزة على شهادات من جامعات أجنبية شهيرة، يشغل بعضها حاليا مناصب كثيرة في حكومة الأمر الواقع. وبوروندي بالتحديد في أمس الحاجة إلى هذه الطاقة العملية لإدارة شؤون الدولة بالوجه الأكمل بينما يغوص البلد في أزمة تزداد صعوبة التحكم فيها.

٨٢ - ويرى المقرر الخاص، في الواقع، أن الموقف لا يزال متفجرا في منطقة البحيرات الكبرى ويؤثر على عشرات بل ومئات الآلاف من اللاجئين أو المشردين أو المدنيين سواء في زائير أو بوروندي أو رواندا. ومن المعروف منذ مدة طويلة أن المنطقة مغمورة بالأسلحة الفردية رغم مطالبة المجتمع الدولي مراراً بوضع حد للإتجار بها. ويستفاد من حجم المذابح المرتكبة من جميع الأطراف في النزاع بهدف الاقتصاص أو الثأر أن تزويدها بأي أسلحة إضافية سيؤدي إلى تفاقم النزاع وإلى وقوع فظائع أخرى[٣]. ولقد وجدت بالمنطقة أسلحة من اثني عشر بلدا تقع في جميع القارات تقريبا.

٨٣ - ويشعر المقرر الخاص بقلق شديد للمعلومات الواردة بنجاح القادة المنفيين، التابعين للقوات المسلحة السابقة أو للميليشيات الرواندية، في الحصول على أسلحة وفي مواصلة تدريبهم العسكري في مخيمات

اللاجئين، رغم الحظر المفروض على بيع الأسلحة. وتفيد هذه المعلومات بعدم انخفاض انتشار الأسلحة والتدريب العسكري في منطقة البحيرات الكبرى.

٨٤ - ويرحّب المقرر الخاص مع الارتياح، بعد قيامه بتوصية مجلس الأمن في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة بالنظر في إنشاء محكمة دولية لمحاكمة المسؤولين عن اغتيال رئيس الجمهورية السابق انداداي والمسؤولين عن عملية الإبادة الجماعية المرتكبة ضد التوتسي والمذابح التي تلت ذلك المرتكبة ضد الهوتو (انظر الوثيقة A/51/459، الفقرة ٧٩) بالطلب المحال من سلطات الأمر الواقع البوروندية إلى الأمين العام للأمم المتحدة في الرسالة المؤرخة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ في هذا الشأن.

٨٥ - وفي رأي المقرر الخاص أنه لا يوجد محل منفرد للمشكلة البوروندية، بعيدا عن سياقها الاقليمي. فلا بد من التوصل إلى حل عن طريق التفاوض لتسوية أزمة منطقة البحيرات الكبرى بأكملها. وكان عدم وجود سياسة متفق عليها على المستوى الدولي من العوامل الكامنة الرئيسية للأزمة في الأشهر القليلة الماضية. وحجبت المساعدة الإنسانية التي يوفرها المجتمع الدولي عدم توفيقه في حمل حكومات المنطقة فعليا على التفاوض من أجل التوصل إلى تسوية سياسية إقليمية. ويلاحظ في هذا الصدد مع القلق أن المساعدة الإنمائية المقررة لبوروندي قد انخفضت خلال السنوات الثلاث الماضية مما يزيد على مليار ونصف من الفرنكات الفرنسية إلى ٣٥٠ مليون فرنك فرنسي فقط كمساعدة طارئة[٤]. ويلاحظ أيضا أن زيادة الاندماج الاقتصادي بين بلدان المنطقة قد أصبح حتميا لمواجهة الآثار المدمرة للضغط الديموغرافي في تلك البلدان، الذي يعتبر مصدرا لتوترات مختلفة في مجتمعاتها.

٨٦ - وأصبح من المحتم الآن أكثر من أي وقت مضى التوصل إلى تسوية سياسية في منطقة البحيرات الكبرى، لمعالجة الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار السائد فيها. وتدل الأحداث التي وقعت مؤخرا في زائير علامة واضحة على وجود أزمة أوسع نطاقا بكثير في المنطقة لم يتوقف المقرر الخاص عن الكشف عنها منذ بداية ولايته. والسبب في هذا التطور الخطير جزئيا هو عدم نجاح الحكومات المعنية، فضلا عن المجتمع الدولي، في وضع استراتيجية سليمة لمواجهة كافة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر سببا للتوترات التي وجدت في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٩٦ بطريقة فعالة. ويسترعي المقرر الخاص نظر السلطات في بلدان منطقة البحيرات الكبرى والمجتمع الدولي بشدة إلى احتمال حدوث أزمات مماثلة للأزمة المذكورة. وستؤدي هذه الأزمات إلى زيادة عدم الاستقرار في بلدان المنطقة وإلى مضاعفة الآثار التي قد تنجم عنها مع ازدياد عدم القدرة على السيطرة عليها وعدم القدرة على تنظيم حوار عام وإجراء مفاوضات جدية تجمع بين جميع الدول الرئيسية المعنية لوضع حد للكوارث التي تدمر بلدان كل منها وهي الافلات من العقاب، ومسالة الإبادة الجماعية التي تختلف من حيث طبيعتها وحجمها بين بلد وآخر، والفقر.

٨٧ - ويتطلب استئصال هذه الكوارث التوصل إلى حلول مشتركة عاجلة لعودة سيادة القانون في البلدان المختلفة المعنية وإقامة آليات حقيقية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان المنتهكة بانتظام؛ وعقد اتفاقات إقليمية بشأن الجنسية، والمواطنية، ومركز اللاجئين، والمسائل المتعلقة بالموطن والهجرة لأسباب اقتصادية، التي تعتبر من الملامح الدائمة في المنطقة؛ والعمل على استئصال الفقر باتخاذ تدابير اقتصادية ترمي إلى إعادة تأهيل سكان المنطقة لتيسير عودة الاستقرار والأوضاع المعيشية والأمنية المقبولة من الجميع؛ ووضع حد للآثار الناتجة عن تراكم الأسلحة ووجود مجموعات مسلحة في بعض البلدان والتي تؤدي إلى زعزعة

الاستقرار في الأقاليم المجاورة؛ وأخيرا، مساعدة الحكومات المعنية على وضع سياسات تتفق مع مسؤولية الدولة وتضع حدا لأي شكل سابق من أشكال التباعد، وتسعى إلى تحقيق مصالح الطوائف المختلفة، بما في ذلك الأقليات. فقد تساعد المعونة الانسانية في إنقاذ حياة البشر ولكنها لن تحل أبدا محل الآليات الديمقراطية للإرادة السياسية التي يمكنها التوصل إلى حلول للمشاكل الهيكلية.

٨٨ - وكان المقرر الخاص قد وضع آمالا كبيرة في تشكيل القوة المتعددة الجنسيات التي أشار إليها قرار مجلس الأمن ١٠٧٨(١٩٩٦) المؤرخ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لتيسير العمليات الإنسانية في شرق زائير. وكانت هذه القوة، التي حثت منظمة الوحدة الأفريقية من حيث المبدأ على تشكيلها، والتي كان من المقرر أن تستقر في كيفو، ستسمح بفضل الامكانيات اللوجستية التي ستوضع تحت تصرفها بسرعة تحديد الأماكن التي توجد بها حشود اللاجئين المتناثرة في الأراضي المعادية المجاورة لغربي كيفو تمهيدا لاتخاذ إجراءات معتدلة وربما رادعة مع بعض الفعاليات في النزاع البوروندي. ويعرب المقرر الخاص لذلك عن أسفه الشديد لاضطرار الدول التي وضعت نواة هذه القوة المتعددة الجنسيات إلى وقف نشاطها بعد بضعة أسابيع من إقامة قاعدة لها في عنتيبي (أوغندا) لعدم حصولها على دعم سياسي كافٍ من جانب المجتمع الدولي ولتكرار اعتراض رواندا عليها. وكانت بوروندي قد أعلنت أيضا أنها لن تسمح لهذه القوات باستخدام أراضيها لفتح ممرات إنسانية محتملة ما دامت العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلد قائمة.

باء - التوصيات

٨٩- يسترعي المقرر الخاص نظر سلطات الأمر الواقع في بوروندي والمجتمع الدولي بمناسبة تقديم تقريره إلى الدورة الثالثة والخمسين للجنة حقوق الإنسان إلى إلحاح توصياته الواردة أدناه والتي تستكمل التوصيات التي قدمها في تقريره الأول (E/CN.4/1996/16، الفقرات من ١٤٤ إلى ١٧٠)، وفي إضافة هذا التقرير (E/CN.4/1996/16/Add.1، الفقرات من ٥٧ إلى ٧٢)، وفي تقريره المقدم إلى الجمعية العامة (A/51/459، الفقرات من ٥٩ إلى ٨١)، بسبب استمرار تدهور وتدني حالة حقوق الإنسان في بوروندي. ويتساءل المقرر الخاص جدياً عما إذا لم يكن الوقت قد حان لكي تستخلص القيادات في بورندي والفعاليات الرئيسية في المجتمع الدولي وفي منطقة البحيرات الكبرى رؤية واضحة للمصالح المختلفة والمخاطر القائمة ولكي تتوصل إلى استراتيجية مشتركة وعالمية لإعادة السلم إلى بوروندي وإلى البلدان المجاورة.

١- على الصعيد الوطني

٩٠- يوجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى القيادات في بوروندي لكي تسعى بنشاط مع جميع أركان المجتمع في بوروندي إلى إعادة الديمقراطية إلى البلد. ويسترعي المقرر الخاص نظر هذه القيادات مرة أخرى إلى عدم إمكان التوصل إلى سلم دائم في بوروندي دون التوصل إلى حل عادل للمشكلة الرئيسية لتوزيع السلطة بين الأقلية والأغلبية على أسس ملموسة وواقعية، بمنح ضمانات قوية وحقيقية للأولى ومراعاة الاحترام الصارم لحقوق الثانية، للتغلب على التفاوت الاجتماعي - الاقتصادي العميق الذي يؤثر حتى الآن على المجتمع في بوروندي.

٩١- وفي بداية عام ١٩٩٧، لا يزال المقرر الخاص مقتنعاً بضرورة إجراء حوار حقيقي وجوهري بين جميع أطراف النزاع البوروندي، بما في ذلك الأطراف المقيمة خارج بوروندي، والتوصل إلى مفاوضات تحت الإشراف الرفيع المستوى للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

٩٢- ويحث المقرر الخاص سلطات الأمر الواقع مرة أخرى على العمل فوراً على وقف أعمال العنف والمذابح الجارية في جميع أنحاء البلد، وإلقاء القبض على مرتكبي هذه الجرائم ومحاكمتهم. ويحث المقرر الخاص هذه السلطات أيضاً على بذل قصارى جهودها لمنع عمليات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة، والاختفاء القسري أو التوقيف التعسفي، وإساءة المعاملة، سواء من جانب الجيش البوروندي أو قوات الأمن. ويطلب أيضاً إلى السلطات نفسها وإلى قادة الجيش وقوات الأمن إصدار تعليمات واضحة لمرؤوسيهم بضرورة التوقف فوراً عن ارتكاب المذابح ضد السكان المدنيين غير المسلحين، وأغلبهم من النساء والأطفال وكبار السن، وهي المذابح التي يرتكبها العسكريون أحياناً بالاشتراك مع المشردين أو الميليشيات التوتسية.

٩٣- وعند الاقتضاء، ينبغي أن يحاط أفراد القوات المسلحة علماً بحقهم في رفض تنفيذ الأوامر التي قد تؤدي إلى ارتكاب المذابح. ويدعو المقرر الخاص سلطات الأمر الواقع مرة أخرى بشدة كما فعل في تقريره السابق المقدم إلى الجمعية العامة (انظر A/51/459، الفقرة ٦٨) إلى أن تضع تسلسلاً صارماً للقيادة داخل الجيش وقوات الأمن بما يتيح إخضاع القيادات العليا لمساءلة حقيقية عما يرتكبه المرؤوسين من إساءات أو تجاوزات. وينبغي عزل العسكريين، سواء كانوا من القيادات أو لم يكونوا كذلك، من مناصبهم إذا تبين اشتراكهم في مثل هذه الأعمال.

٩٤- ويدعو المقرر الخاص رؤساء المتمردين أيضاً، بوازع من الشعور بالمسؤولية، إلى الالتزام في مواجهاتهم مع الجيش البوروندي التي تضر كثيراً بالسكان المدنيين بالقواعد الإنسانية الدنيا للقانون الدولي العرفي وإلى المعاقبة على الفظائع المرتكبة بشدة.

٩٥- وفي رأي المقرر الخاص أنه يتعين على الحكومة إذا أرادت أن يقتنع المجتمع الدولي بعدم تشجيع قواتها العسكرية على ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتسامح بشأنها أن توفر حرية الانتقال اللازمة للمراقبين لإمكان التحقيق في الحوادث المزعومة المحالة إليهم. ويشيد المقرر الخاص بهذه المناسبة بالرغبة التي أعربت عنها سلطات الأمر الواقعي مراراً في زيادة عدد المراقبين عن العدد المحدد أصلاً من جانب المفوض السامي لحقوق الإنسان والذي يبلغ ٣٥ مراقباً. ويأمل المقرر الخاص جدياً من جانبه في إمكان زيادة عدد المراقبين التابعين لبعثة المراقبة في المناطق المتأثرة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، رغم الأوضاع غير الآمنة.

٩٦- ويدعو المقرر الخاص حكومة الأمر الواقع مشدداً، طبقاً لما وعد به الرائد بويويا، إلى موافاته بنتائج التحقيق الذي أجري بشأن قيام جنود من الجيش الوطني الرواندي بطرد ٣٩٢ من اللاجئين البوروندیين الموجودين في رواندا بالقوة إلى مقاطعة سيبيتوكي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ رغم الإبلاغ عن وقوع انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان في تلك المنطقة. كذلك أبديت مخاوف كثيرة فيما يتعلق بحياة اللاجئين البوروندیين وسلامتهم الجسدية في حالة إعادتهم قسرياً إلى الوطن. ولم يتلق المقرر الخاص حتى الآن رداً على النداء المشترك الذي أرسله بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ في هذا الشأن.

٩٧- ولا يزال المقرر الخاص ينتظر قيام حكومة الأمر الواقع بنشر نتائج التحقيق المستقل والمحايد والموضوعي والكامل بشأن الظروف المحددة لجريمة القتل المرتكبة ضد ثلاثة من مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بالقرب من موغينا بمقاطعة سيبيتوكي ويعرب عن قلقه لعدم ملاحقة وتوقيع العقوبات المناسبة على مرتكبي هذه الجريمة الشنعاء. وينتظر المقرر الخاص أيضاً معلومات محددة من السلطات البوروندية عن الظروف المؤسفة لاغتيال المونسينيور روهانا، أسقف غيتيغا، وراهبتان كانتا معه، في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، ويدعو هذه السلطات إلى تعقب مرتكبي الجريمة والقبض عليهم دون إبطاء.

٩٨- ويؤكد المقرر الخاص بشدة على ضرورة قيام سلطات الأمر الواقع بتأمين الظروف الأمنية اللازمة للمنظمات غير الحكومية والتي لا يمكنها بدونها الاستمرار في مساعدة الجماعات الضعيفة من السكان البوروندیين التي تعاني أصلاً من النزاع ومن العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلد (انظر أيضا الوثيقة E/51/459، الفقرة ٥٥).

٩٩- ويدعو المقرر الخاص حكومة الأمر الواقع بإلحاح إلى كفالة الحماية اللازمة للعائدين إلى الوطن من كل محاولة للقتل أو للإعدام بلا محاكمة ومن أي شكل آخر من أشكال التهديد لسلامتهم الجسدية. ويشجب بشدة كل سياسة قد تنتهجها السلطات لإقامة مخيمات بغير مقتض في البلد، سواء للهوتو أو للتوتسي، حتى إذا كانت الأسباب الداعية إلى ذلك مختلفة. ففي رأيه أن هذه المخيمات من العوامل التي تؤدي إلى زيادة التوتر أو إلى الشعور بالكراهية وبالتهميش، وهي عوامل غير مؤاتية للجهود المبذولة للمصالحة الوطنية وتزيد من الصعوبات التي تواجهها الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى للتعاون المتبادل التي تكون ضحية للتناقضات الحكومية البوروندية.

١٠٠- ويوجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى حكومة الأمر الواقع لحثها على بدء التفاوض دون تأخير مع الأطراف الأخرى في النزاع من أجل وقف إطلاق النار وعقد سلسلة من مؤتمرات السلم بعد ذلك للتوصل في أقرب وقت ممكن إلى فتح باب الحوار الوطني الذي ينتظره البوروندیون منذ مدة طويلة، بناء على التقرير المقدم من اللجنة الفنية إلى رئيس الجمهورية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

١٠١- ويعتقد المقرر الخاص أن التوصيات الواردة في هذا التقرير تقدم الحلول المناسبة للسلطات لمواجهة بعض المشاكل الرئيسية للبلد مثل إعادة تنظيم الجهاز القضائي؛ ووضع الاستراتيجيات المناسبة لوضع حد للإفلات من العقاب؛ وإعادة تحديد مهام الجيش وقوات الأمن بدقة؛ وتحديد أشكال زيادة المشاركة الشعبية في الحوار السياسي؛ وتحديد الشروط الواجبة لتوزيع السلطة بصورة منصفة ومقبولة بين الطائفتين الاثنيتين الرئيسيتين في البلد، لإمكان التوصل إلى نظام سياسي ديمقراطي، تساهم في انطلاقه أيضاً المؤسسات التقليدية والثقافة السياسية البوروندية.

١٠٢- ويدعو المقرر الخاص سلطات الأمر الواقع إلى ضرورة تنفيذ الاصلاحات التي اقترحها في تقاريره السابقة بشأن الجيش وقوات الأمن، والنظام القضائي، والتعليم الابتدائي والثانوي دون أدنى تأخير لتيسير وصول أغلبية السكان إلى الأجهزة المختلفة للدولة بعد اقتصار الوصول إليها على نخبة منهم فقط (انظر الوثائق E/CN.4/1996/16، الفقرات ١٤٦ و ١٥٠ و١٥٦؛ وE/CN.4/1996/16/Add.1، الفقرة ٥٨؛ وA/51/459، الفقرة ٦١).

١٠٣- ويدعو المقرر الخاص حكومة الأمر الواقع إلى رفع القيود التي تحول دون ممارسة الحريات السياسية وإلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع انتهاك الحق في الحياة، وفي السلامة الجسدية، وفي حرية الرأي، دون تمييز. ويعتقد المقرر الخاص أن ممارسة جميع هذه الحقوق من الأمور الأساسية لإيجاد المناخ المناسب لتفتح الأذهان للحوار الوطني ولإقامة سيادة القانون حقاً بعد تحديد المراحل اللازمة لتحقيق الديمقراطية في البلد بدقة.

١٠٤- ويدعو المقرر الخاص سلطات الأمر الواقع بشدة إلى حماية السلامة الجسدية للبرلمانيين، ووقف الإجراءات القضائية المتخذة ضد البعض منهم، وإيجاد الظروف المناسبة لعودة البرلمانيين المنفيين في جمهورية تنزانيا المتحدة وزائير وكينيا، والعمل على توفير الضمانات الدستورية اللازمة للجمعية الوطنية لتمكينها من الانعقاد بصورة شرعية.

١٠٥- ويوجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى حكومة الأمر الواقع لوقف تنفيذ الأحكام الصادرة بالإعدام على ٨٩ شخصاً والأحكام الصادرة بالسجن المؤبد على ٣٦ شخصاً في الدورتين الأوليين للدوائر الجنائية المعقودتين في شباط/فبراير - آذار/مارس وحزيران/يونيه ١٩٩٦، وكذلك بوقف تنفيذ الأحكام الصادرة بالإعدام على ٢٣ شخصاً آخرين، على الأقل، والأحكام الصادرة بالسجن المؤبد على ١٣ شخصاً، في الدورة الثالثة التي بدأت أعمالها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. فلا يستطيع المقرر الخاص الموافقة على تنفيذ هذه الأحكام لعدم حصول المحكوم عليهم على كافة الضمانات القضائية المستحقة لهم، ولا سيما على الحق في الاستعانة بمستشار قانوني أو بمحام أثناء المحاكمة. ولن تنجح إطلاقاً مكافحة الإفلات من العقاب التي تسعى السلطات إلى تحقيقها بتنفيذ الأحكام المذكورة.

١٠٦- ومع إلمام المقرر الخاص تماماً بالأوضاع الصعبة التي يعمل القضاء البوروندي في ظلها فإنه يسترعي نظر السلطات إلى احترام المادتين ١٠ و١١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اللتين تنصان على حق كل متهم في التمتع بمحاكمة عادلة وفي الاستعانة بمحام. ويسترعي النظر أيضاً إلى المواد ٦(٢) و١٤ و١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تنص على عدم جواز الحكم بالإعدام إلا على أشد الجرائم جسامة طبقاً للقانون الساري وقت ارتكاب الجريمة وبعد محاكمة عادلة، وكذلك إلى قرارات الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بحماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام.

٢- على الصعيد الدولي

١٠٧- يعرب المقرر الخاص مرة أخرى عن امتنانه للأمين العام السابق للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، والرئيس السابق نيريري لجهودهم التي لم تكل من أجل التوصل إلى حل للأزمة البوروندية ولتدارك نتائجها بقدر الإمكان. وفي هذا السياق، ينبغي تشجيع الرئيس السابق نيريري بشدة على مواصلة المساعي الحميدة التي بذلها حتى الآن لحمل جميع أطراف النزاع البوروندي على الدخول في حوار بناء من أجل التوصل إلى مفاوضات ملموسة للسلم وللمصالحة الوطنية.

١٠٨- ويوجه المقرر الخاص أيضاً تهنئة حارة إلى الأمين العام الجديد للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، لتعيينه في أرفع المناصب بالمنظمة ويعرب عن أمله الحقيقي في التوصل، تحت رعايته، إلى وضع حد للنزاع البوروندي والأزمة التي تؤثر على منطقة البحيرات الكبرى وإلى تحقيق التسوية السلمية المستهدفة.

١٠٩- وإذ يسلّم المقرر الخاص بضرورة عدم خضوع فتح باب المفاوضات بين جميع الأطراف في النزاع البوروندي لأي شرط مسبق فإنه يرى أن صدور إعلان مشترك من جانب الرئيس السابق نيريري، بصفته وسيطاً، ومن جانب رؤساء دول آخرين في المنطقة، سيكون بادرة طيبة لإحراز تقدم في قضية السلم في بوروندي. ويمكن أن يدور هذا الإعلان حول النقاط التالية: (أ) أن الهدف من المفاوضات المقبلة هو وضع حد للعنف، وتقديم ضمانات مؤكدة لجميع الأطراف في النزاع، وضمان عدم حدوث مذابح إثنية من الآن وفي المستقبل؛ و(ب) أن الضمانات التي تقدمها المفاوضات التي تجري تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ورؤساء الدول في المنطقة ضد احتمال الإبادة الجماعية تفوق الضمانات التي تقدمها الإعلانات من طرف واحد التي قد تصدر من كل طرف من الأطراف في النزاع؛ و(ج) أن الموافقة على وقف إطلاق النار كمرحلة سابقة لوقف أعمال العنف في البلد، وعلى وجود قوة لحفظ السلم عند الاقتضاء، ينبغي أن تكون البند الأول في جدول أعمال المفاوضات.

١١٠- ويدعو المقرر الخاص المجتمع الدولي بإلحاح إلى تخصيص مزيد من الأموال لبرنامج المساعدة القضائية الذي يضطلع به حالياً المفوض السامي لحقوق الإنسان، ومعه محامين أجانب، لتمكين القضاء البوروندي من مواجهة التحدي الذي يواجه النظام القضائي حالياً. فلا يمكن مطالبة الحكومة بإدخال تعديلات جوهرية في عمل هذا النظام دون مساهمة وتعاون المجتمع الدولي بقدر كبير في ذلك. والهدف من برنامج الدعم المتوخى هو تمكين القضاء البوروندي من القيام بدوره كأداة للتوازن الاجتماعي عن طريق استئناف نشاطه في إطار مكافحة الإفلات من العقاب وتشجيع الحوار على قدم المساواة بين الأركان الرئيسية للمجتمع البوروندي. وينتظر وصول ثلاثة محامين أجانب إلى بوروندي خلال شهر شباط/فبراير ١٩٩٧ لمساعدة زملائهم البوروندیين في الدفاع عن المتهمين الذين ستتم محاكمتهم خلال الدورة الثالثة للدوائر الجنائية في بوجمبورا وغيتيغا وانغوزيه (انظر أيضا في هذا الشأن الوثيقة E/51/459، الفقرات من ٥٢ إلى ٥٤).

١١١- ويدعو المقرر الخاص دول منطقة البحيرات الكبرى بإلحاح إلى العمل على عدم استخدام أراضيها كقاعدة للمجموعات المسلحة التي تقوم بالتدخل أو بالاعتداء على دول أخرى بالمخالفة لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويشجع المقرر الخاص هذه الدول بشدة على تنفيذ التعهدات التي اتخذت في قمة تونس، في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٦، لا سيما تلك المتعلقة بوقف الاتجار بالأسلحة ومنع التدريب العسكري للمجموعات المتمردة تمهيداً للتدخل العسكري العابر للحدود. ويأمل المقرر الخاص جدياً في وضع حد للتهديد الذي تمثله الحركات غير المشروعة وبغير ضوابط للأسلحة والمواد المتصلة بها على السلم والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. ولذلك يقترح المقرر الخاص أن تعلن منظمة الوحدة الأفريقية وقفاً عاماً اختيارياً لبيع الأسلحة إلى بلدان منطقة البحيرات الكبرى. ومن الأفضل أن يعرب قادة بلدان المنطقة التي أخذت مؤخراً بالديمقراطية ذوي الصلة بالنزاع في بوروندي عن تأييدهم لهذا الوقف المؤقت.

١١٢- ويطالب المقرر الخاص بصفة عاجلة بفرض حظر على بيع الأسلحة إلى بوروندي. وينبغي سريان هذا الحظر على حكومة الأمر الواقع بنفس قدر سريانه على القوات المتمردة لمنع استمرار تدفق الأسلحة إلى طرفي النزاع في بوروندي.

١١٣- وينبغي حث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اتخاذ تدابير قانونية ضد مواطنيها القائمين بالاتجار بالأسلحة وبانتهاك الحظر المفروض من جانب الأمم المتحدة، حتى إذا كان هؤلاء الأشخاص يعملون في بلد ثالث. وإذا كانت القوانين الوطنية لا تحتوي على الأحكام اللازمة للمعاقبة على هذه الجرائم فإنه

يتعين حث حكومة منطقة البحيرات الكبرى بشدة على إصدار القوانين الداخلية اللازمة لمحاكمة مرتكبي هذه الجرائم. ومن الواجب في المقام الأول القيام بكافة الطرق المتاحة بمنع انتشار شحنات الأسلحة عشوائياً في منطقة البحيرات الكبرى لمنع التصاعد الضار لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

١١٤- ويأمل المقرر الخاص من جانبه، كما فعل في تقريره السابق (انظر الوثيقة E/CN.4/1996/16/Add.1، الفقرة ٧٠) في اتخاذ تدابير صارمة ضد المسؤولين عن جريمة الاتجار في الأسلحة والمستفيدين منها. ويطالب المقرر الخاص بتجميد أرصدتهم في المصارف الأجنبية، وبحرمان أفراد أسرهم من المنح الدراسية، وبعدم منحهم تأشيرات للسفر إلى الخارج.

١١٥- وينبغي أن تبدي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية دون تأخير إرادة سياسية مشتركة لمواصلة جهود التعاون التي بدأت بالمساعي الحميدة للمبعوث الخاص للأمين العام، السيد رايموند كريتيان، سفير كندا لدى الولايات المتحدة، لإيجاد حل لأزمة زائير في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. فإذا لم يتأكد التعاون على الدوام، ستفوت على المجتمع الدولي فرصة الإبقاء على الآمال التي تولدت عن زيارة المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى. ويشيد المقرر الخاص للبيان الذي صدر مؤخراً من الأمين العام الجديد للأمم المتحدة بتعيين ممثل خاص لمنطقة البحيرات الكبرى يكون مقره في نيروبي. فستتاح لهذا الممثل نتيجة لوجوده بالمنطقة، فرصة الاتصال بمختلف القادة الموجودين بها والعمل معهم، حسب الاقتضاء، لوضع نهج مشترك لمشاكل هذه المنطقة وتسوية شاملة لها.

١١٦- ويرى المقرر الخاص أنه يلزم الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن تدعو الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر اقليمي للسلم والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وإلى حين عقد هذا المؤتمر، يكرر المقرر الخاص بحزم التوصية التي قدمها في إضافة التقرير الذي قدمه إلى الدورة الثانية والخمسين للجنة حقوق الإنسان (الوثيقة E/CN.4/1996/16/Add.1، الفقرة ٦٠) بأن يتفق المجتمع الدولي، لا سيما بلدان الاتحاد الأوروبي، وبلدان منظمة الوحدة الأفريقية، والأمين العام للأمم المتحدة أو مبعوثه أو ممثليه الخاصين، ومجلس الأمن، والمفوض السامي لحقوق الإنسان ومكتبه في بوجمبورا، وجميع الوكالات المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة العاملة في بوروندي، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية الدولية للإغاثة أو المؤسسات الإنسانية التي تعمل بالموقع، على وجه السرعة، على استراتيجية متكاملة وشاملة لمواجهة جميع المشاكل التي تتعرض لها بوروندي حالياً، مع أخذ الآلام التي يعاني منها شعب بوروندي دائماً في الاعتبار، والعمل على وضع حد لها.

١١٧- ونظراً لسرعة تدهور الحالة في بوروندي والأزمة الحالية التي تعاني منها منطقة البحيرات الكبرى، يوصي المقرر الخاص بشدة بأن تكرس الدورة الثالثة والخمسين للجنة حقوق الإنسان يوماً خاصاً لكافة المشاكل التي تعاني منها هذه المنطقة وبأن ينتهي هذا اليوم باعتماد قرار مشترك يتفق مع الرأي الذي أعرب عنه المقررون الخاصون الثلاثة المعنيون بحالة حقوق الإنسان في بوروندي ورواندا وزائير.

الحواشي

(١) Rodley Nigel, "Can armed opposition groups violate human rights?, in Kathleen E. Mahoney and Paul Mahoney, Human Rights in the Twenty- First Century, Dordrecht, Boston, London, Martinus Nijoff Publishers, 1993, p. 318.

(٢) Ould Abdallah, Ahmedou, La diplomatie pyromane, Paris, Calmann-Lévy, 1996, pp. 143-144.

(٣) انظر النداء الموجه من منظمة العفوالدولية، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، لاتخاذ إجراءات فعالة لوقف تدفق الأسلحة بكميات كبيرة إلى منطقة البحيرات الكبرى، AFR 62/24/96.

(٤) ولد عبد الله، المرجع السابق، الصفحة ٨٩.

- - - - -